

**تقييم واقع مركبات الإسعاف والطوارئ
في الضفة الغربية وقطاع غزة**

سلسلة التقارير الخاصة رقم (129)

تقييم واقع مركبات الإسعاف والطوارئ في الضفة الغربية وقطاع غزة

سلسلة تقارير خاصة رقم (129)

اعداد الباحث: أ. شذى مصطفى عودة، د. عبد المحسن محمد أبو فنونة
متابعة وإشراف: أ. خديجة زهران، د. عمار الدويك
تدقيق لغوي: أ. أكرم مسلّم

التصميم والطباعة:
شركة نيرد دايمنشن للتصميم والطباعة

© جميع الحقوق محفوظة لـ:

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم»، فلسطين

ISBN: 978-9950-401-46-4

رام الله - 2025

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب، أو نقله على أي وجه، أو بأي حال، أو بأي طريقة إلا بموافقة مسبقة من الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم».



الهيئة المستقلة
لحقوق الإنسان
ديوان المظالم

سلسلة التقارير
الخاصة

129

تقييم واقع مركبات الإسعاف والطوارئ في الضفة الغربية وقطاع غزة

2025

عناوين مكاتب الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» - فلسطين

• المقر الرئيسي

4 شارع الأم تيريزا، رام الله، فلسطين. الرمز البريدي P6009059
هاتف: 2986958 / 2960241 970 2 + فاكس: 2987211 970 2 + ص.ب 2264
البريد الإلكتروني: ichr@ichr.ps الصفحة الإلكترونية: www.ichr.ps

• مكتب الوسط

وحدة 302، 16 شارع البلدية، رام الله، فلسطين، P6008326
هاتف: 2989838 970 2 + فاكس: 2989839 970 2 +

• مكتب الشمال

نابلس - شارع فيصل الرئيسي بجانب محطة التميمي
عمارة التكافل - ط 2
هاتف: 2335668 970 9 + فاكس: 2366408 970 9 +

• مكتب الجنوب

الخليل- رأس الجورة - بجانب دائرة السير - عمارة حريزات - ط 1
هاتف: 2295443 970 2 + فاكس: 2211120 970 2 +

بيت لحم - عمارة نزال - ط 2 - فوق البنك العربي
هاتف: 2750549 970 2 + فاكس: 2746885 970 2 +

• مكاتب غزة

جرى تدميرها من قبل قوات الاحتلال في قطاع غزة اثناء العدوان

المحتويات

1. الملخص التنفيذي.....7
2. مقدمة التقرير.....10
3. إضاءة على خدمات الإسعاف والطوارئ عالمياً.....15
4. خدمات الإسعاف والطوارئ في فلسطين21
- الجهات المقدمة لخدمات الإسعاف والطوارئ.....21
- الإطار التشريعي المتعلق بتنظيم خدمات مركبات الإسعاف والطوارئ.....27
- مدونة السلوك المهنية والأخلاقية لممارسة ضباط الإسعاف بمستوياتهم33
- إجراءات ترخيص مراكز ومركبات خدمات الإسعاف والطوارئ.....35
- آليات الإشراف والرقابة على مركبات الإسعاف والطوارئ38
- خدمات الإسعاف والطوارئ في فلسطين بين المجانية وغير المجانية40
5. السياسات والتدخلات للاستجابة للوضع الطارئ في فلسطين.....42
6. اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع خدمات الإسعاف والطوارئ،
وأثر الإبادة الجماعية على الخدمات المقدمة للإسعاف في القطاع45
7. التحديات التي يواجهها قطاع خدمات الإسعاف والطوارئ51
8. الاحتياجات المطلوبة لتطوير قطاع خدمات الإسعاف والطوارئ58
9. الاستنتاجات والتوصيات60
10. قائمة التحقق لمركبات الإسعاف64
11. قائمة المراجع.....67

1. الملخص التنفيذي

تُفُذ هذا التقرير في إطار الحقِّ في الصحة وعناصره القائمة على توافر خدمات الإسعاف والطوارئ، والقدرة على الوصول إليها والحصول عليها في الوقت المناسب، والدَّفْع مقابلها أثمانًا متناسب وقدرة المواطن، وبجودة تراعي المعايير المهنية والأخلاقية المتعارف عليها. وتحقيقًا لذلك، سعى إلى تقييم واقع مركبات الإسعاف والطوارئ، في الضفة الغربية وقطاع غزة، بغرض الوقوف على أوجه الخلل والقصور على مستويات تشريعية وسياساتية عدَّة، وممارسات مقدّمي هذه الخدمة، وآليات الإشراف عليها وإجراءات الترخيص لها، ومتابعتها لضمان حصول الفلسطينيين عليها بجودة. وعمل على تحقيق الأهداف الآتية: التعرف على أنواع خدمات الإسعاف وتصنيفها والجهات المقدمة لها، وتشخيص الفجوات والتحديات المتعلقة بتقديم الخدمة بما فيها انتهاكات الاحتلال، وتوفير المعرفة المتعلقة بالسياسات والتشريعات الناظمة للحصول على إجراءات الترخيص، والإشراف على المركبات ومتابعتها ومجالات الضعف القائمة والتطوير المطلوب، والوقوف على آليات التعاون والتنسيق بين الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة، وتأثير تلك المعطيات على جودة الخدمة المقدّمة ومقبوليَّتها، ومدى تحقيقها سرعة الاستجابة، وإعداد قائمة فحص مستوى (list check) بما يشمل «الاستجابة، والجودة، والمقبولية، والوصول» على الصعد كافة، والخروج باستنتاجات وتوصيات لغايات تطوير الخدمات المقدّمة، وتعزيز وصول الخدمة للمواطن.

اعتمد التقرير المنهج الوصفي التحليلي، حيث استخدم أدوات البحث الكيفي لتكوّن مصادر البيانات الأولية، إضافة إلى مراجعة الأدبيات من الدراسات والتقارير المختلفة المرتبطة بمجال التقرير ومحاورها لتكون مصادر البيانات الثانوية. أُجري في إطار التقرير (8) مقابلات معمّقة مع الأطراف ذات العلاقة، ومجموعات نقاش بُورِيَّة عدد (2) مع ضباط الإسعاف في منطقة الخليل ورام الله، وتعرّث عقد مجموعة نقاش بُورِيَّة في منطقة الشمال بسبب حالة الطوارئ الحالية.

يُنظر لهذا التقرير باهتمام لتطرقه لموضوع صّحي حيويّ منقذ للحياة، حيث تناول الجوانب المتعلقة بآليات تنظيم عمل خدمات الإسعاف والطوارئ وفق القطاعات المقدّمة لها، والقوانين الناظمة ومدى كفايتها من حيث التّراخيص والمتابعة والتقييم الدوري وآليات الشكاوى والعقوبات في حالة اختراق حقوق المواطنين، هذا إضافة إلى دراسة التحديات التي يواجهها قطاع خدمات الإسعاف والطوارئ في سياق استمرار جريمة الإبادة الجماعية وحرب التجويع. يُنظر إلى مخرجات التقرير بالأهمية في تطوير الاستجابة ورسم سياسات ومراجعة قوانين تعزيز تنظيم القطاع بما ينعكس على الفعالية والكفاءة والجودة، وضمان حقّ المواطن بتلقي أعلى مستوى ممكن من الخدمة، في الأوقات كلّها ودون استغلال.

خرج التقرير بمجموعة استنتاجات والاستخلاصات أبرزها، أهمية قطاع خدمات الإسعاف والطوارئ باعتباره جزء لا يتجزأ من أيّ نظام صّحي، وازدياد أهميته في الحروب والكوارث، ويتمتع بصفة الحماية في القانون الدولي الإنساني ومواثيق حقوق الإنسان. أدى تراجع خدمات الإسعاف والطوارئ وتقليصها من جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني كمقدم رئيس لهذه الخدمات، في تنامي القطاع الخاص والميل نحو خصخصة الخدمات لتصبح سوقاً تنافسياً مما يشكّل أفضية خصبة لاستغلال المواطن. وبرز عدم الالتزام بقرار مجلس الوزراء بتعليمات ترخيص مراكز الإسعاف والطوارئ الخاصة والجمعيات، وتوضيح الأدوار والمسؤوليات بين جمعية الهلال لتكون المقدم الرئيس للإسعاف الطارئ، ومراكز الإسعاف الخاصة والجمعيات للحالات العادية. وعلى الرغم من إقرار وزارة الصحة الفلسطينية تسعيرة تعرفه لخدمات الإسعاف والطوارئ، وتحديد لائحة أسعار خاصة بخدمات الإسعاف والطوارئ للهلال الأحمر الفلسطيني، وأخرى للقطاع الخاص، فإنه لا يتم الالتزام بها من الطرفين، مما يزيد العبء على المواطنين ويحدّ من قدرتهم على الدّفع مقابل الخدمة، ومن جهة أخرى يفسح المجال أمام استغلال المواطن. كما يؤثّر غياب تأمين صحي يشمل خدمات الإسعاف والطوارئ (باستثناء حوادث السير)، في زيادة الإنفاق على الصحة من جيوب المواطنين، ويشكّل ضغطاً مادياً عليهم تحديداً في الظروف الاقتصادية الصعبة وفقدان العمل، والبطالة والفقر. من جهة أخرى يُساهم غياب أنظمة عقوبات رادعة ضدّ مركبات الإسعاف ومراكز الإسعاف والمسعفين على حدوث التّجاوزات والمخالفات.

تُعتبر وزارة الصحة الجهة المخولة بالرقابة على خدمات القطاعات كلّها، وعلى المركبات وجاهزيّتها الطبية والمسعفين، لكن الرقابة في الواقع ضعيفة، ومقومات العمل عليها محدودة من حيث الكادر المنفّذ. ان تكامل القطاعات المختلفة المقدمة للخدمات والتعاون بينها واحترام الأدوار والالتزام بالمعايير المنصوص عليها يقلّل الإشكاليات، لكنّ آليات التنسيق والتكامل على

تقييم واقع مركبات الإسعاف والطوارئ في الضفة الغربية وقطاع غزة

صعيد وزارة الصحة وبقية الجهات ذات العلاقة (وزارة النقل والمواصلات، والهلال الأحمر، والخدمات العسكرية، والنقابات، والقطاعين الخاص والأهلي) متوسطة نوعاً ما، وتحتاج إلى آليات تنسيق دورية ومتنوعة وأنشطة مشتركة تعليمية ومهنية.

أوصى التقرير، بضرورة الاستعجال في إقرار قانون ملزم ينظم قطاع خدمات الإسعاف والطوارئ، ويحدد المرجعية والمسؤوليات والأدوار، وتطوير برنامج ضمان الجودة ومعاييرها الواجب الالتزام بها وتضمينها في القطاعات مقدّمة الخدمات، على أن تعمل وزارة الصحة بالتعاون مع وزارة النقل والمواصلات على تشكيل لجنة رقابية رسمية لضمان الجودة والالتزام ببرنامج رقابة دوري ومستمر، ويتم إعداد تقارير عن محطات الضعف والتقدم، تُشارك مع الجهات المدقّق عليها وتُعطى هذه الجهات مهلة للتطوير والتصحيح. وتقوم وزارة الصحة برفد دائرة الإسعاف والكوارث بكوادر الرقابة ومتطلبات عملها. ومراجعة تسعيرة التعرفة بما يتناسب والوضع الاقتصادي ووضع المواطن وقدرته على الدفع، والالتزام بها من الأطراف كافة. وإعادة الدور والاعتبار لجمعية الهلال الأحمر بزيادة كوادرها وتوسيع محطات عملها ومساعدة الجهات الرسمية لها في حلّ أزمته المالية المتمثلة بانخفاض تمويلها. وتعزيز الكوادر من حيث العدد والتأهيل والتدريب المستمر على المعلومات المستجدة في التطبيق المهني، وابتعاث كوادر لدورات تعليمية، وتعزيزهم وتحفيزهم ودعمهم الوظيفي والمعنوي النفسي لما يواجهونه من صعوبات، وتشجيع الجامعات على تطوير برنامج جامعي (باراميدك) مستوى متقدم ثالث، بحيث تعمل على وضع برنامج التجسير من مستجيب أول وثاني إلى مستوى ثالث باراميدك، وتشجيع العاملين وابتعاثهم لهذا البرنامج، وتقييم آليات التعاون والتنسيق مع الجهات المختلفة ومقدّمة الخدمات لاقتراح آليات منتظمة للتنسيق والاجتماعات الدورية والإشراك في الخطط والبرتوكولات والمواصفات ومشاريع القوانين كما كان ذلك مناسباً، ودعوة المؤسسات الحقوقية والصحية الوطنية والدولية لتشكيل كتل يعمل على رصد وفضح انتهاكات آلة الحرب الإسرائيلية بحق القطاع الصحي، بما يشمل خدمات الإسعاف والطوارئ، وإعداد التقارير والشهادات المشفوعة بالقسم، والضغط على الحكومات بإدانة هذه الجرائم والمحاسبة عليها.

2. مقدمة التقرير

تُعتبر خدمات الإسعاف والطوارئ من الخدمات الأساسية الواجب توفرها في النظام الصحي لأي دولة في العالم، فهي تلعب دوراً مهماً في حالات الطوارئ من حيث إنقاذ حياة أي فرد يتعرض لمشكلة صحية أو إصابة. إن توفير رعاية ما قبل المستشفى، والنقل السريع للمصابين والحالات المرضية الحرجة والطائرة يحسنان النتائج طويلة الأمد عن طريق الحد من الخسائر في الأرواح وحالات الإعاقة المؤقتة أو الدائمة.

لذلك يجب أن يكون المستجيبون/ات مؤهلين بشكل كافٍ في إدارة الحالة المرضية الطارئة والإصابات وسبل الإنقاذ ونقل المرضى الآمن. هناك العديد من أنظمة خدمات الإسعاف والطوارئ في العالم تختلف من بلد لآخر، إلا أن توجهات الإسعاف والطوارئ تتجه في مسارين عالمياً، الأول هو خدمات دعم الحياة الأساسي (BLS)، والثاني خدمات دعم الحياة المتقدم، وكلاهما لغايات الإنقاذ والنقل الآمن، أما المحدد والفرق بينهما فهو طبيعة الإصابة وخطورة الحالة المرضية. في هذا الإطار، تحرص الدول على تنظيم هذا القطاع عبر القوانين الناظمة والمعايير والبروتوكولات الطبية المتعلقة بالإسعاف والطوارئ وآليات التأهيل والتدريب المتخصص في المجال، ذلك لغايات تحقيق جودة الخدمات وكفاءة استخدام الموارد وتحسين مخرجات الصحة. وفي السياق نفسه، تصّع مؤشرات قياس تعكس تحقيق ذلك، مثل: الفترة الزمنية التي يستغرقها الوصول والاستجابة؛ فكلما كانت الفترة أقل، تكون فرصة الإنقاذ أعلى، لذلك تضع جهوداً وترصد إمكانيات لتصل فترة الاستجابة إلى الوقت المثالي.

إن خدمات الإسعاف والطوارئ هي حق لكل إنسان الحصول عليها في الأوقات كلها، وفي حالة السلم والحرب، وتنطبق مكونات أو عناصر الحق في الصحة على خدمات الإسعاف والطوارئ من حيث توافرها وإمكانية الوصول إليها ومقبوليتها وجودتها. فخدمات الإسعاف والطوارئ يتوجب توافرها للمواطنين على مدار الساعة، وتتقضي إمكانية الوصول أن تكون خدمات

الإسعاف والطوارئ في تناول الجميع دون تمييز، وبأثمان مقبولة ومناسبة لقدرة المواطن المادية (القدرة على تحمل التكاليف)، والوصول إلى المعلومات المتعلقة بالإسعاف والطوارئ وكيفية الوصول إليها (توفر رقم مجاني) دون حواجز مادية أو جغرافية ومالية. وتتطلب إنشاء أو تطبيق قواعد ومعايير واضحة في كل من القوانين والسياسات لمعالجة تلك الحواجز. وتتعلق المقبولية باحترام أخلاقيات المهنة، ومدى ملاءمتها ثقافيًا، ومراعاة المنظور الجنساني، ومراعاة الاحتياجات الخاصة للمجموعات السكانية المختلفة، وذلك بالتوافق مع المعايير الدولية لأخلاقيات المهن الصحية المتعلقة بالخصوصية والموافقة المستنيرة. وتشمل الجودة أن تكون الخدمات الصحية معتمدة علميًا وطبييًا. مأمونة وفعالة ومستجيبة لاحتياجات الفرد وفي التوقيت المناسب؛ أي تقليص أوقات الانتظار والتأجيل الضار، وذات كفاءة تستفيد إلى أقصى حد من الموارد المتاحة وتتجنب الهدر.¹

تختلف الأنظمة الصحية من جهة تحمّل نفقات تقديم خدمات الإسعاف والطوارئ، فتجد بعض الدول تغطي نفقاتها وفق نظام التأمين الصحي لديها أو تقدّمها بالمجان، حتى إن لم يوجد تأمين صحي لدى المواطن، مثل الحال في المملكة الأردنية الهاشمية.² ويصنّف بعض الدول الحالات فيغطي الإصابات والحوادث والحالات المرضية الحرجة ويقدم خدمات الإسعاف والطوارئ لها بالمجان، أما حالات النقل العادية كالخروج من المستشفى أو الذهاب لجلسات علاج فيتحمّلها المرضى مثلما هو الحال في مصر.³ في فلسطين، تتعدد جهات تقديم خدمات الإسعاف والطوارئ لتشمل كلاً من: وزارة الصحة الفلسطينية، وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، والخدمات الطبية العسكرية، والقطاعين الخاص والأهلي، وبذا تتعدد صيغ التغطية. فهناك رسوم تُدفع مقابل الخدمات إذا كانت تتبع للهلال الأحمر تُستثنى منها حوادث السير المغطاة بالتأمين الصحي، كما يتم نقل الجرحى والمصابين برصاص الاحتلال عادة مجانًا. أمّا القطاع الخاص فينشط في مجال الإسعاف والطوارئ في فلسطين ليصبح جهة تنافسية ربحية، ويتقاضى مقابل الخدمات التي يقدمها أسعارًا أعلى من أي جهة أخرى.

تحتاج خدمات الإسعاف والطوارئ المقدّمة في فلسطين إلى أنظمة وقوانين ومرجعيات محدّدة لها لضمان تقديم الخدمات بجودة وكفاءة وبأثمان مقبولة و«مقدور عليها»، وتعرفة معروفة ومحددة، وآليات رقابة على الجهات مقدّمة الخدمات لمنع الاستغلال بسبب التنافسي والاستثمار الحاصل من القطاع الخاص. يقع على عاتق وزارة الصحة الفلسطينية ترخيص

1 World Health Organization (WHO) <https://www.who.int/detail/hu> (استخرج بتاريخ 2025/1/5)

2 خدمة سيارات إسعاف مديريات الدفاع المدني ستبقى مجانية. 2% <https://www.gerasanews.com/print/> (استخرج بتاريخ 2025/1/4)

3 <https://www.youm7.com/story/2024> 11 (استخرج بتاريخ 2025/2/10)

مراكز الإسعاف ومركباتها بالتعاون مع وزارة المواصلات والنقل، وبعتماد أهلية المركبات من حيث جهوزية محتوياتها من جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني⁴. ومما لا شك فيه أن ما تتعرض له فلسطين -سواء من خلال الحرب على غزة أو اجتياحات محافظات الشمال ومخيماتها وتدمير البنية التحتية وما يترتب على ذلك من نزوح واعتقال واستشهاد، وزيادة الحواجز والتشديد عليها والتنكيل بالمواطنين والانتظار الطويل- تجعل الحاجة إلى خدمات الإسعاف والطوارئ أكثر أهمية من أي وقت مضى. في الوقت نفسه، تتعرض خدمات الإسعاف والطوارئ ومقدموها إلى انتهاكات الاحتلال اليومية، وهي انتهاكات منافية لكل الأعراف والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، حيث أن خدمات الإسعاف ومقدميها ومركبات الإسعاف محميون في إطار القانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف.

تأتي أهمية هذا التقرير لانتفاته لقطاع حيوي يعزز الصحة وينقذ الحياة -تحديدًا في ظل ظروف الطوارئ- بجوانبه المختلفة والمتعلقة بآليات تنظيم عمله وفق الجهات المقدمة للخدمة والقوانين الناظمة ومدى كفايتها من حيث التراخيص والمتابعة والتقييم الدوري وآليات الشكاوى والإنصاف والعقوبات في حالة اختراق حقوق المواطنين، أخذًا بعين الاعتبار التحديات التي يواجهها في سياق اشتداد ممارسات الاحتلال والحرب التي تتعرض لها فلسطين. ومع قلة الدراسات في المجال، فقد يرفد هذا التقرير البُعد المعرفي في المجال بما يتيح استفادة أصحاب القرار والباحثين/ات والطلبة. يُنظر إلى مخرجات التقرير بالأهمية في سياق تطوير الاستجابة ورسم سياسات ومراجعة قوانين لتعزيز تنظيم القطاع بما ينعكس على الفعالية والكفاءة والجودة، وضمان حقّ المواطن بتلقي أعلى مستوى ممكن من الخدمة في الأوقات كلّها دون استغلال.

الهدف الرئيس: تقييم واقع مركبات الإسعاف والطوارئ في الضفة الغربية وقطاع غزة، للوقوف على أوجه الخلل والقصور على مستويات تشريعية وسياساتية، وممارسات مقدمي هذه الخدمة، وآليات الإشراف عليها، وإجراءات الترخيص والمتابعة لضمان تحقيق جودة حصول الفلسطينيين عليها.

الأهداف الفرعية للتقرير

يسعى التقرير إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على أنواع خدمات الإسعاف، وتصنيفها، والجهات المقدمة لها.

تقييم واقع مركبات الإسعاف والطوارئ في الضفة الغربية وقطاع غزة

2. تشخيص الفجوات والتحديات المتعلقة بتقديم الخدمة بما فيها انتهاكات الاحتلال.
3. توفير المعرفة المتعلقة بالسياسات والتشريعات الناظمة للحصول على إجراءات الترخيص، والإشراف على المركبات ومتابعتها، ومجالات الضعف القائمة والتطوير المطلوب.
4. الوقوف على آليات التعاون والتنسيق بين الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة، وتأثير ذلك على جودة الخدمة المقدمة ومقبوليتها، وسرعة الاستجابة.
5. إعداد قائمة فحص (list check) لمستوى «الاستجابة، والجودة، والمقبولية، والوصول» على الصُّد كافي.
6. الخروج باستنتاجات وتوصيات لغايات تطوير الخدمات المقدمة وتعزيز وصول الخدمة للمواطن.

منهجية التقرير

اعتمد التقرير بطبيعته على المنهج الوصفي التحليلي الذي يصف المعطيات المرتبطة بمحاورها وأسئلتها ويحللها وفق ما تمّ رصده. لتحقيق ذلك تم استخدام أدوات البحث الكيفي لتكون مصادر البيانات الأولية. إضافة إلى مراجعة الأدبيات من الدراسات والتقارير المختلفة المرتبطة بمجال الدراسة ومحاورها لتكون مصادر البيانات الثانوية.

أدوات البحث الكيفي

1. المقابلات المعمّقة وشبه المنتظمة

تم إجراء عدد من المقابلات شبه المنتظمة وصلت إلى 8 مقابلات معمّقة مع المسؤولين عن خدمات الإسعاف والطوارئ، وشملت: جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، والخدمات الطبية العسكرية، ووزارة الصحة الفلسطينية، ووزارة النقل والمواصلات، وجمعية الإغاثة الطبية، ونقابة فنيي الإسعاف والباراميدك، ونقابة مراكز الإسعاف الخاصة، ومركز فلسطين للإسعاف (قطاع خاص)، بغرض الوقوف على آليات العمل والتعاون والتنسيق والتكامل في تقديم الخدمة.

2. مجموعات النقاش البؤرية

تم عقد اثنتين من أصل ثلاث مجموعات بؤرية مع ضباط الإسعاف العاملين في الميدان (جمعية الهلال الأحمر) في منطقة الشمال والوسط والجنوب.

معوقات الدراسة

الصعوبة في تنفيذ المقابلات المعمقة أو عقد مجموعات النقاش البؤرية بسبب حالة الطوارئ وضغط العمل. ولم يتم عقد مجموعة نقاش بؤرية مع ضباط الإسعاف في منطقة الشمال رغم تحديد الموعد أكثر من مرة بسبب اجتياح منطقة طول كرم والمخيم وحالة الطوارئ التي زادت أشغالهم معظم الأوقات. وقلة الأبحاث والدراسات في مجال الإسعاف والطوارئ بفلسطين.

3. إضاءة على خدمات الإسعاف والطوارئ عالمياً

هناك اختلافات كبيرة في أنظمة الخدمات الطبية الطارئة (EMS-Emergency Medical Services) على مستوى العالم بسبب التفاوت في الموارد المتاحة، ومستوى تدريب الكوادر وتأهيلها، ومساحة البلدان، والكثافة السكانية والتنوع الثقافي. تعتبر منظمة الصحة العالمية (WHO) دمج الخدمات الطبية الطارئة أو خدمات الإسعاف والطوارئ في نظام الرعاية الصحية عنصراً أساسياً وحيوياً، حيث لجميع الأفراد الحق في الاستفادة من خدمات الرعاية الصحية بما في ذلك خدمات الإسعاف والطوارئ، فقد ثبت أن وجود خدمات الإسعاف والطوارئ كجزء أساسي من أي نظام رعاية صحية، يؤدي إلى مُخرجات صحية أفضل.⁵ على صعيد البلدان النامية، أثبتت نظم خدمات الإسعاف والطوارئ أنها تقلل الوفيات الناجمة عن الحوادث والإصابات بمقدار 25%⁶. يُقصد بخدمات الإسعاف والطوارئ رعاية الحالات الصحية الطارئة في بيئة ما قبل أو خارج المستشفى أو المرافق الصحية، ويهدف هذا النوع من الرعاية إلى:⁷

1. أن يتم علاج الإصابات والحالات المرضية التي تهدد الحياة بشكل مناسب، وعلى الفور لتحقيق أقصى قدر من البقاء على قيد الحياة.
2. يتم علاج الإصابات المحتمل تسببها إعاقةً بشكل مناسب لتقليل آثار الإصابة والاعطال الوظيفي.
3. تقليل الألم والمعاناة النفسية.

Abuzeyad.fares &etal.2022. Comparison of Three Emergency Medical Services Organizations in the Gulf Council 5

Cooperation Countries. <https://www.jems.com › ems-operations › a-comparison...>

المصدر السابق 6

.Eric Revue.2016. Models of Emergency Medicine in the world 7

أنواع خدمات الإسعاف: النوع الأول، الخدمات الأساسية الإسعافية التي تقدم للمرضى وطبيعة الحالة هنا ليست مهددة بالفقدان. أما النوع الثاني فهي خدمات الإسعاف المتقدم التي تقدم لإنقاذ الحياة، كحالات إنقاذ توقف القلب أو فقدان التنفس، أو توقيف النزف الشديد (care hospital pre critical)، وعادة يقدمها خبراء الإسعاف المتقدم وأطباء في المجال، حتى أن تجهيزات مركبة الإسعاف من هذا النوع تختلف عن مركبة الإسعاف الأساسي.⁸

تعتبر خدمة الإسعاف والطوارئ من أساسيات الخدمات الصحية، وهي إحدى وسائل النقل الرئيسة للتدخل السريع والفعال في المجال الصحي في حالة وقوع أحداث مفاجئة مثل حالات الطوارئ الطبية والحوادث والإصابات. تضمن خدمة الإسعاف والطوارئ النقل السريع والأمن، وتضمن خدمات الإسعاف التواصل الفعال بين مؤسسات الرعاية الصحية والمستشفيات، مما يتيح بدء عملية العلاج السريعة، والتدخل، حيث تقدم فرق الإسعاف الإسعافات الأولية بشكل احترافي في مكان الحادث.⁹ وتقدم خدمات الرعاية الإسعافية ما قبل المستشفى، من طاقم الإسعاف الذي يصل الموقع، وهو قادر على تقييم الحالة وتقييم ما تحتاجه من تدخل، وعادة يخضع هذا الطاقم إلى تأهيل متقدم ليأخذ تسميات وفق تأهيله (مسعف أولي، مسعف متقدم/ خبير).¹⁰

تختلف طبيعة أنظمة الإسعاف والطوارئ بين البلدان، لكن غالبيتها ترتبط بعلاقة تنسيق وتعاون مع المستشفيات ومراكز الطوارئ والمرافق الصحية، فقد تكون أصلاً تابعة لها أو مستقلة عنها، فتتبع إلى جمعيات أو بلديات أو جهة خاصة. بغض النظر عن نوعية العلاقة أو الأنظمة الإسعافية المتبعة، فالأدبيات تشير إلى أن ضعف توافر مركبات الإسعاف بمختلف مستوياته ومركبات النقل الطبي أو عدم تواجدها يساهم في فقدان الأرواح التي كان من الممكن إنقاذها.¹¹ يبين الباحث إيريك أن هناك نموذجين لتقديم خدمات الإسعاف والطوارئ عالمياً:

1. النموذج الأنجلو-أميري.

2. النموذج الفرانكو-ألماني.

يقدم النموذج الأول (الأنجلو) خدمات الإسعاف - بما فيه المتقدم - من خلال المسعفين المؤهلين بشكل متقدم، ومن ثم يُرسل المريض للأطباء في أقسام الطوارئ في المستشفى.

8 The Faculty of Intensive Care Medicine <https://www.ficm.ac.uk> > prehospital-emergency-medicine (استخرج بتاريخ 2025/2/20).

9 www.palestinercs.org (استخرج بتاريخ 2025/1/5)

10 Eric Revue.2016. Models of Emergency Medicine in the world

11 المصدر السابق

أما وفق نموذج (الفرانكو) فتتقدم خدمات الإسعاف والطوارئ من خلال طبيب طوارئ مختص؛ أي يُرسل الطبيب لموقع المريض ويتم تقييمه وإرساله إلى الإدخال المباشر للقسم المتخصص بحالته وليس قسم الطوارئ، يعتبر هذا التوجه مكلّفًا ويحتاج وقتًا أطول في إدارة الحالة في الموقع، إلا أنه يخفف الضغط عن أقسام الطوارئ في المستشفيات. ويشير الباحث إيريك (2016) إلى أن 60% من دول أوروبا تنتهج نظام الفرانكو مقابل 30% تطبق نظام الأنجلو. ويمزج البعض بين النظامين. وبناء عليه، تختلف حتى مسميات فرق طواقم الإسعاف وتأهيلها بين النظامين.¹² بيّن الباحث أبو زيد وشركاؤه في دراسته حول دول الخليج في مجلس التعاون الخليجي (6 دول)، أن أنظمة خدمات الإسعاف والطوارئ لديها حكومية ومركزيّة تعمل بشكل مستقل أو تحت إشراف وزارة معينة، وقد اعتمدت جميعها النموذج الأنجلو أميركي.¹³

تشير بروتوكولات منظمة الصحة العالمية إلى أنه لا بد أن تكون هناك سيارة إسعاف واحدة على الأقل لكل 100.000 مواطن لتصل المريض بزمن مقبول.¹⁴ إلا أن الاتحاد الدولي للصليب والهلال الأحمر يحدد سيارة واحدة لكل 20 ألف مواطن. صنّفت الهيئة الصحية الوطنية البريطانية، الوقت المقبول للوصول للمريض في موقعه (معدل الاستجابة) وفق طبيعة الحالة إلى أربع فئات: فإذا كانت الإصابات بليغة وحدث توقف في القلب، فالاستجابة المناسبة 8 دقائق، وقد تصل إلى 9 في حالات أخرى أو أكثر من ذلك في الحالات غير الطارئة.¹⁵

إن توافر محطات وسيارات الإسعاف والكوادر المؤهلة وفترة الاستجابة لها علاقة وثيقة بالإمكانيات والموارد وطبيعة النظام الصحي وحالة الاستقرار والبنية التحتية للشوارع وتأهيلها وأنظمة المرور والبروتوكولات المهنية ومؤشرات ضبط الجودة والرقابة عليها، ومن ضمنها التوافر والوصول في الوقت المناسب، وكلها لها انعكاس على الخدمة وجودتها وتحقيق عناصر التوافر والوصول والحصول عليها في الوقت المناسب. وبالتأكيد هناك تباينات بين الدول النامية والفقيرة والدول المتطورة وذات الدخل المرتفع، وفق ما تشير إليه الأدبيات.

تلتزم الكثير من الدول بالحد الأدنى أو أقل منه من ناحية توافر مركبات الإسعاف، فعلى سبيل المثال، في المكسيك هناك فريق إسعاف واحد لكل 100 ألف مواطن ومعدل وقت

12 المصدر السابق.

13 Abu zeyad.fares &etal.2022. Comparison of Three Emergency Medical Services Organizations in the Gulf Council Cooperation Countries. <https://www.jems.com> › ems-operations › a Comparison.

14 <https://www.dovepress.com> ... (استخرج بتاريخ 2025/2/20)

15 London Ambulance Service NHS Trust <https://www.londonambulance.nhs.uk> › calling-us استخرج بتاريخ 2025 /2/20

الاستجابة يصل إلى 10 دقائق. في فيتنام (هانوي) هناك فريق إسعاف أساسي واحد لكل 600 ألف مواطن ومعدل وقت الاستجابة للوصول إلى المريض 30 دقيقة.¹⁶ وفي نيودلهي هناك سيارة إسعاف واحدة لكل 144.763 مواطن.¹⁷

أما في بريطانيا فقد أقرت هيئة الخدمات الصحية الوطنية أن وقت هدف وصول سيارة الإسعاف 8 دقائق إذا كانت المكالمات على الرقم المجاني تهدد الحياة أو حالة طوارئ، وغالبًا ما ترسل خدمات الإسعاف أكثر من مركبة واحدة لمحاولة تلبية هدف الـ 8 دقائق، ووضعت معيارًا أنه خلال دقيقة من تلقي المكالمات يجب أن تتحرك السيارة إلى موقع المريض.¹⁸ في سياق متصل، طورت هيئة الخدمات الوطنية البريطانية برنامج استجابة معالجي المكالمات لسيارات الإسعاف، فقد ضمنت مجموعة جديدة ومحددة من الأسئلة لمساعدتهم على تحديد المرضى الذين يحتاجون إلى أسرع استجابة. وتم تقديم ترميز جديد لوصف حالة المرضى لجعل الرعاية مباشرة وفق الترميز وبصورة أفضل وأسرع.¹⁹

على صعيد المنطقة العربية، سجلت الأردن فترة استجابة بين 8 إلى 9 دقائق.²⁰ في حين كانت في دول الخليج (الكويت والسعودية والبحرين) بين 10 إلى 15 دقيقة، والأمر مرتبط بمحدد الموقع واكتظاظه من عدمه، أضف أن معدل وجود سيارة إسعاف لكل 100 ألف مواطن اختلف بين دول الخليج باختلاف حجم السكان، حيث سجلت الكويت 4.9 سيارة لكل 100 ألف مواطن، والبحرين 2 والسعودية 3.7 وبالمقارنة مع دول آسيا المرتفعة الدخل، فإن نسبة سيارات الإسعاف إلى السكان بين 0.8 و3.2.²¹

أنواع مركبات الإسعاف

هناك أنواع عديدة من مركبات الإسعاف المستخدمة في مجال الإسعاف والطوارئ أو النقل وحسب نوع الحالة، مصنفة وفق الآتي:²²

-
- المصدر السابق. 16
- Rathor, N · 2022 . Sustainable model for EMS in developing countries. <https://www.dovepress.com › a-sustainable-model-for-e> ... (استخرج بتاريخ 2025/2/17) 17
- 2025/2/2 -new < 07/NHS England <https://www.england.nhs.uk › uploads> 2017 18
- المصدر السابق. 19
- (استخرج بتاريخ 2025/1/4) <https://www.gerasanews.com/print/%20> .خدمة سيارات إسعاف مديريات الدفاع المدني ستبقى مجانية. 20
- Abuzeyad.fares &etal.2022. Comparison of Three Emergency Medical Services Organizations in the Gulf Council Cooperation Countries. <https://www.jems.com › ems-operations › a-Comparison> 21
- <https://ambulancemed.com › classifications-based-on-am> 22

(1) سيارات الإسعاف الأساسية الداعمة للحياة (BLS- Basic Life Support)

هي أكثر سيارات الإسعاف شيوعاً، يتكون طاقمها من مسعفين تدريبوا على الإجراءات الداعمة للحياة (B-EMT) حيث يستطيعون إعطاء الأوكسجين، وتضميد الجروح، واستخدام جهاز الصدمات الأوتوماتيكي (AED). يستخدم هذا النوع من سيارات الإسعاف لنقل حالات المرضى غير المهددة للحياة للمستشفى لتلقي العلاج.

(2) سيارات الإسعاف المتقدمة الداعمة للحياة (ALS-Advance Life Support)

يتكوّن طاقم هذه السيارات من مسعفين تدريبوا على إجراءات الإسعاف المتقدم (باراميديك Paramedic-)، والسيارات مجهزة بوسائل إسعاف متقدمة مثل أجهزة مراقبة القلب والتنفس الصناعي والسوائل الوريدية وأدوية الإسعاف الضرورية لإسعاف المرضى أثناء النقل لمراكز الطوارئ. أمثلة على الحالات المهددة للحياة: الجلطة القلبية، والجلطة الدماغية، أو إصابة الدماغ والحبل الشوكي نتيجة السقوط أو حوادث السير.

(3) سيارات الإسعاف للعناية الحثيثة (ICU- Intensive care Unit)

يتكوّن طاقم هذه السيارات من مسعفين تدريبوا على إجراءات الإسعاف المتقدم (باراميديك Paramedic-)، وتكون مجهزة بوسائل إسعاف متقدمة أكثر من سيارات الإسعاف المتقدمة (ALS) مثل أجهزة مراقبة القلب والتنفس الصناعي والسوائل الوريدية وأدوية الإسعاف الضرورية لإسعاف المرضى أثناء النقل لمراكز الطوارئ. يتواجد طبيب في هذه السيارات، وتُرسل للحالات الصعبة جدّاً التي تتطلب أدوات خاصة وخبرة ومهارات عالية جدّاً لا تتواجد بسيارات الإسعاف الأخرى.

(4) سيارات الإسعاف الخاصة بنقل المواليد والخدج (Neonates)

يتكوّن طاقم هذه السيارات من مسعفين تدريبوا على إجراءات الإسعاف المتقدم (باراميديك للمواليد Paramedic Neonate) للأطفال الخدج. وتكون هذه السيارات مجهزة بوسائل إسعاف متقدم، مثل أجهزة مراقبة القلب، والحاضنة وأجهزة التنفس الخاصة بالمواليد.

(5) طائرات الإسعاف (Air Ambulance)

هذه الطائرات ممكن أن تكون هليكوبتر أو طائرات صغيرة يتكون طاقمها من مسعفين تدريبوا على إجراءات الإسعاف المتقدّم (باراميديك Paramedic) للكبار والأطفال. هذه

الطائرات مجهزة بوسائل إسعاف متقدّم، مثل أجهزة مراقبة القلب، والحاضنة، وأجهزة التنفس الخاصة بالكبار والأطفال الذين يتطلب نقلهم سرعة عالية. وتكون إمكانية الوصول لهذه الحالات طويلة عن طريق سيارات الإسعاف.

(6) سيارات النقل الطبي (Non-Emergency Transport)

تستخدم هذه السيارات لنقل المرضى الذين ليسوا بحاجة لسيارة إسعاف لكنهم لا يستطيعون الوصول لمواعيد العيادات وحدهم، أو لنقلهم من مركز طبي إلى آخر. إن معرفة أنواع سيارات الإسعاف ومتى تستخدم مهم جداً عند اتخاذ قرار بالاستجابة لحالات الإسعاف العادية أو الطارئة لتلبية احتياجات المرضى أو المصابين.

4. خدمات الإسعاف والطوارئ في فلسطين

الجهات المقدمة لخدمات الإسعاف والطوارئ

يوجد في فلسطين نوعان فقط من المركبات تقدم خدمات الإسعاف، وهي سيارات الإسعاف الأساسية الداعمة للحياة (BLS)، وسيارات الإسعاف المتقدمة الداعمة للحياة (ALS). تتولى أربع جهات تقديم خدمات الإسعاف والطوارئ في فلسطين: الإسعاف الحكومي التابع لوزارة الصحة، وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، والإسعاف التابع للخدمات الطبية العسكرية، والإسعاف المقدم من القطاع الخاص.

1. جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني

جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، هي جمعية وطنية ذات شخصية اعتبارية مستقلة، معترف بها رسميًا، وهي أحد مكونات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، تمارس نشاطها في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي مناطق تجمعات الشعب الفلسطيني، استنادًا إلى اتفاقيات جنيف، وإلى مبادئ الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر السبعة: الإنسانية، عدم التحيز، الحياد، الاستقلال، التطوع، الوحدة، والعالمية. وتعتبر الأولى في تقديم خدمات الإسعاف والطوارئ، حيث كلفتها السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1996، عبر مرسوم رئاسي، بالمسؤولية الكاملة عن الإسعاف والطوارئ في الضفة الغربية وقطاع غزة.²³ وفي الشتات، تدير الجمعية -من خلال فرعيها في سورية ولبنان- عددًا من سيارات الإسعاف التي تعمل أساسًا داخل مخيمات اللاجئين.

لدى الجمعية طواقم متخصصة وذات كفاءة تخضع لدورات تأهيل وتدريب بشكل مستمر. وطورت الجمعية من آليات عملها في مجال الإسعاف والطوارئ من خلال إيجاد مراكز

إسعاف رئيسة وفرعية تشمل مختلف التجمعات السكانية في الضفة الغربية وقطاع غزة معتمدة على مبدأ تقليص زمن الاستجابة الإسعافية لإنقاذ المرضى والمصابين. وفي إطار التجهيزات والمعدات، تشير أدبيات جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني إلى أنها تحدت تجهيزات واستعدادات سيارات الإسعاف لديها دورياً وترفدها بالتجهيزات والمعدات الحديثة التي ترفع من مستوى تقديم الخدمة الطبية الإسعافية للمواطنين. وللجمعية رقم مجاني (101) يساعد المواطنين على الاستفادة من الخدمات الإسعافية على مدار الساعة عبر التواصل المجاني.²⁴

تستقبل الجمعية مكالمات المواطنين على الرقم المجاني 101 من خلال نظام لامركزي، إذ كان لكل مركز إسعاف في المحافظة الواحدة غرفة منفصلة لاستقبال المكالمات. في بداية العام 2019، تم توحيد نظام استقبال المكالمات في غرفة مركزية واحدة مقرها في مدينة رام الله لخدمة المواطنين في الضفة الغربية. يهدف العمل بهذا النظام المركزي الموحد إلى تعزيز سرعة الاستجابة للمتصل من خلال تحديد أقرب سيارة إسعاف لموقع المتصل وتوجيه السيارة إليه في الحالات الطارئة بغض النظر عن الحدود الجغرافية لكل محافظة. توفير الجهد والوقت من خلال معرفة موقع كل سيارة عبر نظام (GPS) إضافة إلى توفير إحصائيات وأرقام تساعد الجمعية على تطوير نظام عمل الإسعاف وتحديثه، إذ إن جميع البيانات تكون مسجلة إلكترونياً منذ لحظة الاتصال حتى الانتهاء من التعامل مع الحالة.

أما في قطاع غزة، فلا يزال نظام الاستقبال والتواصل يتم في كل محافظة على حدة، إذ يطبق كل مركز إسعاف نظامه الخاص لإرسال سيارات الإسعاف للمتصلين. وتعمل الجمعية مع منظمة الصحة العالمية من أجل تطبيق آلية العمل المتبعة في الضفة الغربية في قطاع غزة واعتماد نظام موحد على مستوى القطاع. نظراً لخصوصية الوضع السياسي في القدس المحتلة وضواحيها، فمركز إسعافها له رقم مجاني خاص يختلف عن المعمول به في بقية محافظات الضفة الغربية.²⁵

أما الكوادر العاملة بالإسعاف فيصل عدد المسعفين/ات بمستوياتهم المختلفة إلى 503 مسعف/ة (الضفة 248 وغزة 142) وتعمل الجمعية على تعزيز انخراط المتطوعين حيث يصل عددهم إلى متطوع/ة 150، وأيضاً تعليم الإسعاف المجتمعي.

يقدم الهلال خدماته وفق طاقم إسعاف مدرب بالمستوى الأول والثاني، ولتاريخه لا يوجد مستوى تأهيل ثالث (باراميدك) سوى أعداد محدودة جداً وفق ما أفاد كل من أحمد

24 Article < <https://palestinercs.org> > جهاز-الإسعاف-والطوارئ

25 Article < <https://palestinercs.org> > جهاز-الإسعاف-والطوارئ

تقييم واقع مركبات الإسعاف والطوارئ في الضفة الغربية وقطاع غزة

جيريل مدير الإسعاف والطوارئ، وسعيد بشر عضو نقابة فئتي الإسعاف.²⁶ تخضع كوادر الهلال إلى التأهيل والتدريب المستمر، كما يُشترط اعتماد تراخيص طواقم الإسعاف العاملة فيه من وزارة الصحة.²⁷ لدى جمعية الهلال الأحمر البروتوكولات المهنية والمعايير الدولية المختلفة ذات العلاقة بالعمل، إضافة إلى أدلة إرشادية لتجهيز سيارات الإسعاف بأنواعها. يصل عدد مركبات الإسعاف العاملة في فلسطين التي تمتلكها الجمعية إلى 196 سيارة، في الضفة 102 وفي غزة 94 سيارة، تشمل سيارات مزودة بطاقم للاستجابة الطارئة الأساسية وأيضاً المتقدمة، في الضفة توجد سيارة واحدة للعناية الحثيثة في كل محافظة، وفي غزة توجد سيارة واحدة.²⁸

أما بخصوص زمن استجابة الهلال الأحمر فيبلغ 15-25 دقيقة في الضفة الغربية، وهو أعلى من الوقت المفترض وفق البروتوكولات العالمية، بسبب الحواجز العسكرية الإسرائيلية التي تعيق مرور سيارات الإسعاف، مما يؤدي إلى حدوث مضاعفات للمريض المنقول. في المقابل فإن زمن الاستجابة في قطاع غزة يكون أسرع. وقد زاد زمن الاستجابة في الوقت الحاضر (2024-2025) إلى 25 دقيقة (في الضفة) بسبب إغلاق الحواجز أو الإعاقات على الحواجز وعدم إعطاء الأولوية لسيارات الإسعاف بسبب طوابير السيارات المنتظرة على الحواجز والسيارات الآتية عكس السير، أو تفتيش قوات الاحتلال سيارات الإسعاف وعدم احترامها شارة الهلال.²⁹

2. وزارة الصحة الفلسطينية

تعتبر وزارة الصحة الفلسطينية عبر الإدارة العامة للطوارئ المسؤولة عن تنظيم الخدمات الطبية الطارئة وتطويرها ومتابعتها، وذلك من خلال رفع الجاهزية والاستجابة الكاملة لجميع أنواع المخاطر الصحية والعمل على منع حدوثها أو تقليل أثرها في جميع المناطق الصحية تحقيقاً لمفهوم الأمن الصحي في فلسطين، وسعيًا من وزارة الصحة في المضي قدمًا في ترقية الخدمات الطبية المقدمة للمرضى، بهدف تطوير الأداء والكفاءة في مجال الخدمات الطبية الإسعافية الطارئة في إدارات الطوارئ والكوارث في مناطق ومحافظات فلسطين كافة.

26 المقابلات تمت بتاريخ 2025/2/20 لأحمد جيريل/ مسؤول الإسعاف والطوارئ في الهلال الأحمر، وسعيد بشر/ نقابة فني الإسعاف والباراميدك بتاريخ 2025/2/5.

الباراميدك عبارة عن تأهيل جامعي 4 سنوات وله مهام وصلاحيات واسعة، ودخل حديثاً في الجامعات بأعداد قليلة أغلبيتها على مقاعد الدراسة.
27 أحمد جيريل، مدير الإسعاف والطوارئ في جمعية الهلال الأحمر، مقابلة تمت بتاريخ 2025/2/20.

28 الإحصائيات من دائرة الإسعاف والطوارئ في الهلال الأحمر عبر مقابلة مدير الإسعاف والطوارئ أحمد جيريل بتاريخ 2025/2/12.

29 عبد العزيز الصالحي. 2021. صافرات التحصيل. مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية.
مقابلة أحمد جيريل، مدير دائرة الإسعاف والكوارث بتاريخ 2025/2/12. Article > <https://palestinercs.org> جهاز-الإسعاف-والطوارئ.

تقييم واقع مركبات الإسعاف والطوارئ في الضفة الغربية وقطاع غزة

جميع مراكز الإصلاح والتأهيل ومراكز التوقيف، وترافق الأجهزة الأمنية في نشاطاتها الأمنية، بالإضافة إلى مرافقة الوفود الرسمية إلى دولة فلسطين. وتساعد في أعمال الإسعاف بطلب من الهلال الأحمر عند الحاجة وفي حالات الطوارئ والأحداث.

لإدارة الإسعاف والطوارئ دور توعوي، حيث تنظم دورات إسعاف أولي ودورات إسعاف متقدم للعسكريين والمجتمع المدني بشرائحهم كافة. تقدم هذه الخدمات خدمة النقل للعسكريين فقط وحالات قليلة جداً من خدمة الإسعاف للحالات الطبية الطارئة (مثل الجلطة القلبية والدماغية للعسكريين فقط)، وتتواجد في كل محافظة سيارتان للإسعاف و80% من هذه السيارات هي سيارات إسعاف متقدم مجهزة بأجهزة مراقبة القلب والصدمة الكهربائية.³³

4. القطاع الخاص والأهلي

أما القطاع الخاص والدور المنوط به -وفق قرار مجلس الوزراء الخاص بتعليمات ترخيص مراكز الإسعاف الخاصة- هو تقديم إسعاف للحالات العادية غير الطارئة، والنقل. يصل عدد مراكز الإسعاف الخاصة والمنتسبة إلى نقابة أصحاب مراكز الإسعاف الخاصة إلى 40 مركزاً ولديها بين 70 إلى 80 سيارة. وتنتشر المراكز في الضفة الغربية، وهي لا تشمل سيارات الإسعاف التابعة للبلديات والجمعيات الأهلية. ويقدر عدد كوادر المسعفين فيها 140 مسعفاً، غالبيتهم مستجيب أول. غالباً ما يقومون بالنقل وتقديم خدمات غير طارئة، لكن يتم تقديم خدمات طارئة عند الطلب من جمعية الهلال الأحمر.³⁴ تتبع سيارات ومراكز الإسعاف الخاص في ترخيصها وزارة الصحة الفلسطينية، وهي من تتولى متابعتهم والرقابة عليهم.

وفق خدمات الإسعاف المقدمة، نجد أن الهلال الأحمر هو المقدم الرئيس لخدمات الإسعاف الطارئة المختلفة، وتقوم وزارة الصحة الفلسطينية بتنظيم خدمات الإسعاف والطوارئ بين القطاعات المختلفة. فمنذ عام 2015 تم الخروج بآليات عمل من شأنها تخفيف عبء العمل والضغط الواقع عليها، فقد جرى الاتفاق على تقسيم خدمة الإسعاف إلى قسمين: خدمة طارئة وأخرى غير طارئة. أسندت خدمات الإسعاف الطارئة لجمعية الهلال الأحمر، وأسندت خدمات الإسعاف غير الطارئة والنقل لمراكز الإسعاف الخاصة، فيما تتكفل وزارة الصحة بنقل المرضى المتواجدين في مرافقها إلى مرافق صحية أخرى أو إلى البيت.³⁵

33 مقابلة د. رأفت أبو ناموس/ نائب رئيس الخدمات الطبية العسكرية 2025/2/7.

34 مقابلة علاء قاضي. إسعاف فلسطين/ خاص بتاريخ 2025/2/23.

35 إسعاف فادي: بين الدعاية والظاهر. <https://palgraph.ps/post> (استخرج بتاريخ 2025/1/3).

5. جمعية الإغاثة الطبية الفلسطينية

مؤسسة أهلية تأسست عام 1979 لتلبية الاحتياجات الصحية المتفاقمة في الضفة وقطاع غزة، وتعمل برامجها ومراكزها في 490 مدينة ومخيماً وقرية في الضفة الغربية وقطاع غزة. تركز الإغاثة في عملها على خدمة الفئات السكانية الفلسطينية المحرومة، وبناء نماذج ملائمة للعمل الصحي محلياً في مختلف المجالات. تعمل الجمعية في مجال الطوارئ من حيث إرسال طواقم الإسعاف إلى الأماكن الساخنة التي فيها إصابات لتقديم الإسعاف الأولي. تنظم الجمعية أيضاً دورات تدريب في الإسعاف الأولي المجتمعي وتُجنّد مسعفين متطوعين للتطوع بمراكز إسعاف الجمعية المختلفة. لدى الجمعية 3 سيارات إسعاف (نابلس، طولكرم، والخليل) وتقدم خدمات إسعاف في الأحداث في الموقع وتعمل على تهيئة المرضى، فيما يتم النقل من خلال الهلال الأحمر، وتنقل الجمعية فقط الحالات العادية غير الطارئة. تهتم «الإغاثة» ببرنامج تأهيل المجتمع في الإسعاف الأولي لزيادة الوعي في التعامل المجتمعي مع الطوارئ، وضمن متطوعين يتم تدريبهم في الإسعاف الأولي، ولديها ما يقرب من 3000 متطوع/ة في غزة والضفة.³⁶

مما تم طرحه، نجد أن فلسطين تتبنى النموذج الأنجلو- أمريكي؛ أي الوصول إلى الموقع لتقديم الخدمة ومن ثم التحويل إلى أقسام الطوارئ في المستشفيات أو المرافق الصحية. ويتم تقديم الخدمات وفق نظام متعدد الأطراف وجهات التقديم، لكن في إطار مظلة حكومية وهي وزارة الصحة الفلسطينية التي تشرف على هذا القطاع وتنظمه وتوكل إلى جمعية وطنية طوعية إغاثية تحمل مسؤولية خدمات الإسعاف الطارئة.

تتبع فلسطين بروتوكولات منظمة الصحة العالمية التي قسّمت مراحل تقديم الخدمة ما قبل المستشفى وفق أنواع الاستجابة، والمتعلقة بالمستجيب الأول المجتمعي عبر برامج تدريب وتأهيل كوادرات مجتمعية ومتطوعين للتعرف على الحالة الطارئة والتصرف بطلب خدمات الإسعاف، وأيضاً خدمة استجابة الإسعاف الأولي من خلال المسعف المجتمعي بتأهيل أول، إضافة إلى الاستجابة المتقدمة عبر كوادرات المسعفين بتأهيل مستوى ثانٍ متقدم.

-

36 مقابلة د. محمد إسكافي. مسؤول الإسعاف والطوارئ بجمعية الإغاثة الطبية بتاريخ 2025/3/12.

الإطار التشريعي المتعلق بتنظيم خدمات مركبات الإسعاف

والطوارئ في الضفة وغزة

خدمات الإسعاف والطوارئ من الخدمات الحيوية والأساسية، وهي حق لكل مواطن، وجزء من إحقاق الحق في الصحة. والواجب على الدول المنضوية في إطار المواثيق والعهد الدولي العمل على احترام هذا الحق وحمايته وتلبيته. وأن تعكس جديتها في ذلك عبر القوانين والتشريعات الوطنية، وأن توفر الموارد الكافية والبرامج التي تضمن تلبية الحق في الصحة بمكوناته، بما فيه خدمات الإسعاف والطوارئ. هناك مجموعة من التعليمات والقوانين الفلسطينية النازمة لعمل مركبات الإسعاف وترخيصها، ومسؤولية الرقابة والإشراف على هذا القطاع بما فيها المركبات ومقدمو خدمات الإسعاف والطوارئ والسائقون. يشير عمر حسين مدير دائرة الإسعاف والكوارث في وزارة الصحة الفلسطينية، أن البيئة القانونية بدأت بالتطور لصالح قطاع خدمات الإسعاف والطوارئ منذ العام 2015، الذي أصبح تنظيمه ضرورة بسبب ظهور القطاع الخاص الذي لم يكن موجوداً قبل 2010. فقد أصدر مجلس الوزراء «تعليمات لترخيص مراكز الإسعاف الخاصة» (2015) و«قانون حماية الشارة» (2018). في السياق الفلسطيني وتنظيمًا لهذا القطاع الذي تتعدد أطراف مقدميه تم إصدار تعليمات رقم (1) لسنة 2015م بشأن ترخيص مراكز الإسعاف وسيارات الإسعاف ونقل المرضى والموتى من وزارة الصحة الفلسطينية. وقعت التعليمات في 15 مادة وتناولت المجالات الآتية:

1. **مسؤولية منح الترخيص** لتقديم خدمات الإسعاف والطوارئ والتي هي من صلاحيات وزارة الصحة الفلسطينية، أما جمعية الهلال الأحمر فتعتمد الالتزام بمركبات الإسعاف بالتجهيزات الطبية والمعدات الواجب تواجدها فيها.
2. **المواصفات والتجهيزات المطلوبة** لمركز الإسعاف المنوي ترخيصه وتأهيل الأفراد العاملين فيه والوثائق المطلوبة.
3. **الالتزام بالتسعيرة** مقابل الخدمة والتي تقرها وزارة الصحة، والإجراءات المتعلقة بالدفع، ومنها إعطاء فاتورة ضريبية للمستفيد من الخدمة. حالات إعفاء سيارة الإسعاف من الخدمة، وعدم جواز تضمين السيارة التابعة للمركز تحت أي ظرف، وتوثيق مهمة خروج السيارة من المركز لغاية الخدمة وغيرها.
4. **مراعاة ترخيص أكثر من مركز** وفق عدد السكان، فإذا زاد عن 20 ألفاً يتم الترخيص.

نرى أن الوزارة اعتمدت سيارة إسعاف (نقل للحالات غير الطارئة) لكل 20 ألف مواطن، وهذا يدل على سياسة عدالة توزيع المراكز وعدم اكتظاظها في موقع أو منطقة معينة

على حساب مواقع أخرى، وهو يؤكد التزام الوزارة بتوفير الخدمة لكل المواطنين أينما كان موقع تواجدهم.

5. المادة السابعة والثامنة والتاسعة من التعليمات اختصت بمواصفات مركبة الإسعاف من حيث إلزامية التأمين الشامل لها، وأن لا يزيد عمرها عن 10 سنوات وأن يكون سائق السيارة أو ضابط الإسعاف مؤهلاً بالإسعاف الأولي (BLS). واختلف الأمر بالنسبة لسيارة نقل المرضى التي أجازت أن لا يزيد عمر السيارة عن 15 سنة ولونها أبيض دون لوائح ومكتوب عليها بالأزرق «نقل المرضى»، أضف إلى التجهيزات الطبية المفترض تواجدها داخل السيارة. وبينت التعليمات الجهات التي تستطيع ترخيص سيارة نقل كالجمعيات الطبية والأهلية والبلديات والجمعيات التي لها مركز صحي يعمل يومياً ويلتزم بالعمل لصالح المؤسسة التابع لها.

6. وتناولت التعليمات في المادة 10 مواصفات لسيارة الموتى وكيفية تمييزها وشروط الترخيص لها ولسائقها.

7. تناولت التعليمات دور وزارة الصحة في التعاون والتنسيق مع الجهات بالمراقبة والتفتيش على مراكز وسيارات الإسعاف وسيارات نقل المرضى ونقل الموتى، وتشمل المراقبة المهمات التالية وفق المادة (12) من التعليمات:

- التنسيق مع الجمعية لعمل كشف دوري على مراكز الإسعاف للتأكد من العمل ضمن شروط الترخيص.
- التنسيق مع وزارة النقل والمواصلات لاعتماد موافقة الوزارة والجمعية عند منح أي ترخيص لأي سيارة إسعاف.
- التنسيق مع الجمعية للتأكد من مطابقة تجهيزات سيارة الإسعاف مع شهادة الكشف الخاصة بها.
- التنسيق مع وزارة النقل والمواصلات والجمعية لمراقبة سيارات الإسعاف على الطرق ومدى التزامها بشروط الترخيص.

8. وتناولت التعليمات الإجراءات والعقوبات للمخالفات الناجمة عن المركز الإسعافي، حيث توجه الوحدة (وزارة الصحة) إنذاراً تعطي مهلة لا تتعدى الشهر لتصويب وضعه، ويلغى ترخيص المركز بقرار من الوزير بناءً على تنسيب من الوحدة في الحالات الآتية:
أ. الإخلال بشروط ترخيص المركز الواردة في التعليمات.

ب. إذا ثبت أن الترخيص أعطي استناداً إلى بيانات غير صحيحة.

ج. إذا صدر بحق الشخص الذي رخص باسمه المركز حكم قطعي بعقوبة في جنابة أو في إحدى الجناح التي تعتبر من الجرائم المخلة بالشرف والأمانة.

في سياق متصل، يبين الصالحي (2021)³⁷ أنه لا يوجد قانون ينظم عمل مركبات الإسعاف الخاصة، وإنما لائحة تعليمات يجب الالتزام بها للحصول على التراخيص اللازمة، مع العلم أنه لا يوجد نص واضح وصريح يتحدّث عن العقوبة التي قد يتلقاها ضابط المركبة في حال تجاوزه القانون.

وأكد عمر حسين أن العمل جارٍ حالياً على مسودة نظام بقانون ينظم الأدوار والتراخيص والعقوبات. حيث لا توجد عقوبات في قرار التعليمات الحالي وكلها عقوبات إدارية مثل إغلاق مركز وقد تم ذلك بسبب المخالفات، وحجز سيارات إسعاف لدى الشرطة ولمدة شهر بسبب المخالفات. أضافت مسودة القانون الغرامات والعقوبات المالية إضافة إلى الإدارية وغيرها من البنود التنظيمية، حيث يرى حسين أن إقرار مسودة هذا القانون سيكون نقلة نوعية للعمل.³⁸

وحول قانون تأمين الأخطاء الطبية المقرّر في العام 2018، فقد أظهر عمر حسين أهميته وانعكاسه على مراكز الإسعاف، حيث يلزم المركز بأن تكون كوادره لديها مزاولة مهنة. ويتعرف القانون فقط على من لديهم مزاولة مهنة، وأصبحت مزاولة المهنة لدى الكوادر شرطاً لترخيص مراكز الإسعاف جميعاً. وأعطى مثلاً يتعلّق بالمتطوعين في الإسعاف ولا يوجد لديهم مزاولة مهنة فهم غير مشمولين بقانون تأمين الأخطاء الطبية. وهناك العديد من المتطوعين في المؤسسات، فمثلاً يتم عمل المتطوعين في جمعية الهلال الأحمر في حالات الطوارئ بسبب نقص الكوادر، فيتم تحريك سيارات الإسعاف غير المفعله لاستخدامها أوقات الطوارئ وغالباً يعمل فيها المتطوعون الذين لا يلبون مواصفات الوزارة.³⁹

لم تبين التعليمات المعمول بها حالياً آليات الشكاوى ولمن تقدم ومن ينظر فيها وضمناً مفهوم أنها وحدة الإسعاف والطوارئ في وزارة الصحة الفلسطينية، إلا أن التعليمات يفترض أن توضح بصورة جلية ذلك والآلية وطريقة التقديم، لترتبط بسلم عقوبات واضحة متدرجة من المخالفات البسيطة إلى المخالفات الجسيمة، وهذا يتطلب تطويراً لها والافضل الارتقاء بالتعليمات لمستوى قانون.

37 عبد العزيز الصالحي، 2021. صافرات التحصيل. مرصد للسياسات الاجتماعية والاقتصادية.

38 عمر حسين. مدير دائرة الإسعاف في وزارة الصحة. مقابلة بتاريخ 5.3.2025.

39 المصدر السابق.

في السياق نفسه المتعلق بالتشريعات، أصدر مجلس الوزراء عام 2018 قراراً بنظام رقم (10) لاستعمال وحماية شارات الهلال الأحمر والصليب الأحمر والبلورة الحمراء. وجاء النظام وفق المرسوم الرئاسي رقم (12) لعام 2006، باعتبار جمعية الهلال الأحمر جمعية غوث تطوعية وحيدة في فلسطين. وقرار بقانون رقم (15) لعام 2015 بشأن استعمال وحماية شارات الهلال الأحمر والصليب الأحمر والبلورة الحمراء. أضيف إلى تنوع مقدمي خدمات الإسعاف والطوارئ (عسكري وخاص وأهلي وحكومي)، وتعليمات بخصوص ترخيص المركبات بحيث تكون جمعية الهلال الأحمر المقدم لخدمات الإسعاف الطارئة والجهات الأخرى لغايات النقل. وبناء عليها أوجد القانون للتأكيد على استخدام الشارة وحمايتها ومن يستطيع ذلك والتمييز بين المركبات بناء على الألوان والشارة المستخدمة. بينت المادة الأولى من القانون رقم (15) لعام 2015 في مادته الأولى تعريفاً للشارة والشارة المميزة والجمعية الوطنية التي تستطيع استخدامها، وذلك وفق الآتي:

الشارة: إحدى الشارات المعترف بها باتفاقيات جنيف لعام 1949م، وبروتوكولاتها الإضافية، وهي شارة الهلال الأحمر وشارة الصليب الأحمر وشارة البلورة الحمراء. **الشارة المميزة:** الشارة المخصصة لإثبات هوية الوحدات الطبية ووسائل النقل الطبي وأماكنها ومعداتها وتجهيزاتها وأفرادها.

الجمعية الوطنية: هيئة مخولة رسمياً من الحكومة للقيام بأعمال الإغاثة الإنسانية التطوعية، وتستند في عملها إلى مبادئ الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر وأحكام القانون الدولي الإنساني، وتستخدم إحدى الشارات الثلاث المعترف فيها دولياً، وهي في فلسطين جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني.

أما النظام المقر عام 2018 والمستند إلى قانون استخدام الشارة وحمايتها فقد وقع في 21 مادة.

وفق المادة 2 تم وضع أهداف النظام المتمثلة بالآتي:

1. تحديد الإجراءات الواجب اتباعها لضمان حماية الشارة في الدولة.
2. تحديد شروط استعمال الشارة في الدولة.
3. مراقبة الالتزام الكامل بالقواعد المنظمة لاستعمال الشارة في الدولة.
4. تنظيم إجراءات ترخيص مركبات الإسعاف وفقاً للتشريعات ذات العلاقة

أما بقية المواد فاختصت في دلالة استخدام الشارة ومواصفاتها أيام الحرب واختلافها عن زمن السلم، والمناسبات للجمعية الوطنية وآلية استخدامها في بطاقات الهوية التعريفية، وعدم استخدامها من الشركات والمحلات التجارية. أما كيفية استخدامها كمركبات إسعاف أو نقل فقد تختلف طريقة الاستخدام واللون وفق الجهة المقدمة للخدمة حيث جاء في المادة 13 التعليمات الآتية:

1. تتمثل أنواع المركبات ومركبات الإسعاف حسب الجهات المستخدمة بالآتي: أ. المركبات التي تستعملها الجمعية الوطنية في إطار عملها والمهام المنوطة بها من أجل تحقيق أهدافها وغاياتها الواردة بالاتفاقيات الدولية. ب. مركبات الإسعاف الخاصة بالجمعية الوطنية التي تتعامل مع الحالات الطارئة، وتقدم العناية الطبية في مرحلة ما قبل المستشفى، وتوضع عليها شارة هلال أحمر إضافة إلى شعار الجمعية، وتكون باللونين الأحمر والأبيض، وتقسم إلى: (1) سيارة إسعاف عادية (BLS). (2) سيارة عناية مكثفة (ICU). ج. المركبات الحكومية التابعة للوزارة والخدمات الطبية العسكرية والدفاع المدني، ولونها أبيض، ويكون تجهيزها وطاقتها حسب القوانين والأنظمة النافذة في الدولة ومعايير الجمعية الوطنية، وتستعمل شارة الهلال الأحمر، إضافة إلى الشعار الخاص بها. د. مركبات الإسعاف التابعة لجهات غير حكومية (جمعيات، مشافٍ، بلديات، مراكز إسعاف خاصة)، ويطلق عليها «مركبات الخط الأخضر»، وتستخدم لنقل المرضى ذوي الحالات المستقرة، والرقابة على حالتهم الصحية، ولا تستجيب للحالات الطارئة إلا بإيعاز رسمي موثق من الجمعية الوطنية، ويكون مظهرها على النحو الآتي:

1. لونها أبيض.
2. عليها خط أخضر بعرض (20) سم، وعلى طول المركبة من الجهتين.
3. تضع الشعار الخاص بها على الأبواب الجانبية للمركبة، على ألا تحتوي شارة الهلال اللون الأحمر.
4. يكون طاقتها كحد أدنى سائق إسعاف، ومسعف مستجيب أول (أو ما يعادلها).
5. يكتب عليها من الجهتين الأمامية والخلفية كلمة «إسعاف» بأي من اللغتين العربية أو الإنجليزية. (6) يسمح لها بوضع رقم الاتصال الخاص بها على جانبي المركبة فوق الخط الأخضر أو الأصفر بما لا يزيد عن (30) سم.

2. يشترط لمركبات الإسعاف من كافة الأنواع عدم وضع أي شعارات إضافية عليها، ووجوب الاكتفاء بشعار المؤسسة أو الجهة التابعة لها.

يعتبر القطاع الخاص أن فرض دهان شريط باللون الأخضر على سيارات الإسعاف الخاصة لتمييزها عن سيارات الإسعاف التابعة لجمعية الهلال الأحمر له تأثيره عليهم، فقد يعرض حياة العاملين بالإسعاف الخاص للخطر وذلك لأن اللون الأحمر أو اللون الأزرق هما اللونان اللذان يمكن أن يميّزهما الاحتلال لسيارات الإسعاف لكي لا يعتدي عليها، وقد وقع العديد من الاعتداءات على الإسعاف الخاص، ويعزى سببها إلى لون السيارات الأخضر الذي تعتمد إسرائيل لسيارات البيئة ونقل الموتى، كما أن اللون الأخضر نفسه معتمد لسيارات بعض أجهزة الأمن الفلسطينية. كما أن تكلفة الأضرار الواقعة على سيارات الإسعاف الخاص من اعتداءات الاحتلال أو في حال أحداث العنف أو المشاكل العائلية تقع على عاتق مالكي هذه السيارات.⁴⁰

إدًا للإشارة والألوان دلالة ومسؤولية وهي مرتبطة بقانون دولي وباتفاقيات جنيف حيث يتطلب من الجمعية الوطنية المعتمدة بفلسطين الامتثال لها، ومن الصعب التعامل مع كل قطاع خدمات الإسعاف بالشيء نفسه، والاحتلال الإسرائيلي مؤخرًا عرض جميع مركبات الإسعاف بأنواعها المختلفة بما فيها مركبات جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني للخطر والانتهاك والاستهداف في كل من غزة والضفة

أشار ياسر عودة أن قانون المرور رقم (5) لعام 2000 هو المتبّع في ترخيص المركبات بشكل عام، ولا يوجد تفصيل يتعلّق بمركبات الإسعاف، لكن توجد أدلة بمثابة تفسير للقانون تتعلق بترخيص المركبات وأخرى السائقين، طرح فيها خصوصية سائقي الإسعاف وأيضًا مركبات الإسعاف. أمّا بخصوص القانون المعدل لقانون المرور (عام 2020) فتمثل تعديله فقط بإضافة بند نحو إنشاء «وحدة للرقابة الميدانية والتفتيش»، يتمتع موظفوها بصفة مأموري الضبط القضائي في ما يتعلق بتنفيذ مهامهم وإنجاز أعمال وظيفتهم وفقًا للقانون، وقدم تفصيلًا لطبيعة مهام الضبط القضائي في وزارة النقل والمواصلات.⁴¹

وعلى الرغم من التعديل فإن ياسر عودة يرى أنه من الضرورة مراجعة قانون المرور وتحديثه بسبب التطور في مجال المركبات مثل المركبات العاملة على الكهرباء وأخرى

40 وفق مقابلة إبراهيم سهيل عضو مجلس إدارة نقابة مراكز الإسعاف الخاصة بتاريخ 2025/10/2.

41 لمزيد من المعلومات يمكن الاطلاع على قانون المرور رقم 5 لعام 2000 والقانون المعدل رقم (3) لعام 2020 على الرابط

<https://maqam.najah.edu> > 2020/04 > legislations

التي تمشي بنظام مختلط، ويضيف أنه تم حاليًا إعداد مسودة مشروع جديد لقانون المرور رفع لمجلس الوزراء، حيث يتجاوز الثغرات القائمة بالقانون الحالي.⁴²

بشكل عام فإن كل من تمت مقابلته من القطاعات المختلفة ومن المسعفين في مجموعات النقاش البؤرية أقر أنه لا يوجد قانون وإنما تعليمات وهي تشكل ثغرة في تنظيم هذا القطاع المهم والحساس وهو في تطور وتنامٍ.

مدونة السلوك المهنية والأخلاقية لممارسة

ضباط الإسعاف بمستوياتهم

نظرًا لحساسية عمل ضباط الإسعاف والطوارئ وتعاملهم وتلامسهم المباشر مع المرضى، ومعرفة معلومات عنهم وعن خصوصياتهم الحياتية والصحية، فإن هذا الأمر يتطلب أن تكون هناك أطر ناظمة لهذه الخدمة بين ضباط الإسعاف والمرضى الذين يتم إسعافهم، ومنها الأطر القانونية كما أشرنا سابقًا، وكذلك مدونة السلوك المتعلقة بعمل ضباط الإسعاف، على أن يتم تعميمها والتدريب عليها واعتمادها وأيضًا الرقابة على ممارستها وعدم انتهاكها، ومن الجدير ذكره أن يكون هناك سلم من آليات المحاسبة والعقوبة في حال انتهاك مبادئ مدونة السلوك.

في الواقع الفلسطيني لا توجد مدونة سلوك خاصة بضباط الإسعاف، وإنما توجد مدونة سلوك عامة للموظفين وفق ما أشار له إبراهيم الغولة من جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، بمعنى أن القطاع الأوسع من ضباط الإسعاف التابعين لجمعية الهلال الأحمر ملتزمون بمدونة سلوك المؤسسة.⁴³ في المقابل، فإن نقابة ضباط الإسعاف والطوارئ لا توجد لديهم مدونة سلوك خاصة بالمنتسبين لها من ضباط الإسعاف والباراميدك، رغم الأهمية، وكون أن لنقابة جديدة نوعًا ما مهم العمل على تطوير مدونة سلوك لكل المنتسبين في النقابة.⁴⁴ وفي السياق نفسه فإن وزارة الصحة الفلسطينية تلتزم بمدونة السلوك للتوظيف العمومية وهي معممة ويلتزم بها موظفي وزارة الصحة. وعليه، وبما أن وزارة الصحة هي جهة الإشراف والرقابة على عمل الإسعاف وضباطه، وأيضًا مراكز الطوارئ، فهي قادرة على إلزامهم باتباع مدونة سلوك المهنة وأخلاقياتها والرقابة على هذا الأمر. وفي سياق متصل، عملت وزارة الصحة وائتلاف

42 مقابلة مهندس ياسر عودة مسؤول ترخيص المركبات/ وزارة النقل والمواصلات بتاريخ 2025/3/9.

43 إبراهيم الغولة، جمعية الهلال الأحمر، مقابلة عبر الهاتف بتاريخ 2025/7/15.

44 علاء القاضي، باراميدك، مركز إسعاف فلسطين، مقابلة عبر الهاتف بتاريخ 2025/7/15.

أمان عام 2011 على إعداد وإصدار مدونة سلوك خاصة بمقدمي الخدمات الصحية وهي شاملة ومراعية قواعد العمل مع المرضى، إلا أن هذه المدونة لم تدمج أو يتم العمل على تنفيذها وتم العمل على مدونة السلوك للوظيفة العمومية.⁴⁵

لقد أكدت غالبية الأدبيات -بما فيها المتعلقة بالصليب الأحمر والهلال الأحمر- أن مدونة سلوك ضباط الإسعاف تحدد المبادئ والقواعد التي يجب على ضباط الإسعاف الالتزام بها لضمان تقديم رعاية طبية عالية الجودة والنزاهة، مع الحفاظ على سلامة المرضى والمجتمع. بحيث تعمل على تعزيز الثقة في خدمات الإسعاف وتحسين الأداء المهني والأخلاقي لضباط الإسعاف.

تشمل مدونة سلوك ضباط الإسعاف عادةً مجموعة مبادئ نسردها بعضاً منها كالآتي:

أولاً: المبادئ الأساسية

- الإنسانية: تقديم المساعدة الطبية لجميع المحتاجين بغض النظر عن العرق أو الجنس أو الدين أو أي تمييز آخر.
- النزاهة: التعامل بأمانة وصدق وشفافية في جميع جوانب العمل.
- المهنية: الحفاظ على أعلى معايير الكفاءة والتدريب والتأهيل.
- المسؤولية: تحمل مسؤولية الأفعال والقرارات المتخذة في سياق العمل.
- احترام خصوصية المريض: الحفاظ على سرية المعلومات الطبية للمرضى.
- التعاون: العمل بروح الفريق الواحد مع الزملاء ومقدمي الرعاية الصحية الآخرين.
- الالتزام بالقانون: الالتزام بجميع القوانين واللوائح ذات الصلة بقطاع الإسعاف.

ثانياً: السلوكيات المهنية

- الاستجابة الفورية: الاستجابة السريعة لجميع طلبات المساعدة الطبية.
- تقييم الحالة: إجراء تقييم شامل لحالة المريض لتحديد نوعية الرعاية المطلوبة.
- تقديم الرعاية المناسبة: توفير الرعاية الطبية اللازمة وفقاً لأحدث الإرشادات والمعايير.
- النقل الآمن: نقل المرضى إلى المستشفيات أو المرافق الصحية المناسبة بأمان.

تقييم واقع مركبات الإسعاف والطوارئ في الضفة الغربية وقطاع غزة

- التواصل الفعال: التواصل بوضوح مع المرضى وأسرهم ومقدمي الرعاية الصحية الآخرين.
- التوثيق: تسجيل جميع الإجراءات الطبية والمعلومات ذات الصلة بدقة.
- التعامل مع الحالات الطارئة: الاستعداد للتعامل مع مختلف الحالات الطارئة بفعالية.

ثالثاً: السلوكيات الأخلاقية:

- تجنب تضارب المصالح: عدم السماح لتضارب المصالح بالتأثير على القرارات الطبية.
- تجنب استغلال السلطة: عدم استغلال السلطة أو النفوذ لتحقيق مكاسب شخصية.
- الابتعاد عن الفساد: رفض أي شكل من أشكال الفساد أو الرشوة.
- الحفاظ على كرامة المريض: معاملة المرضى بكرامة واحترام في جميع الأوقات.
- الإبلاغ عن المخالفات: الإبلاغ عن أي مخالفات للقوانين أو مدونة السلوك.

إن وجود مدونة سلوك تتناسب وعمل خدمات الإسعاف والطوارئ يسهل عملية الالتزام، وتكون هي الحَكم والمرجعية في حال حدوث انتهاك. يعتبر قطاع الإسعاف والطوارئ في فلسطين قطاعاً حيويًا ومهمًا، فهو يتوسع نظرًا للحاجة من حيث مراكز الإسعاف وسيارات وضباط الإسعاف بمستوياتهم المختلفة سواء التابعة لجمعية الهلال الأحمر وأيضًا الجمعيات الأهلية والخدمات العسكرية والقطاع الخاص، وهذا يتطلب جهودًا جماعية تقودها وزارة الصحة بغرض إعداد مدونة سلوك لضباط الإسعاف معممة وملزمة لكل الأطراف، تعزيزًا للبعد الأخلاقي والمهني في التعامل مع من يتم تقديم الخدمة لهم.

إجراءات ترخيص مراكز ومركبات خدمات الإسعاف والطوارئ

وفق الإطار التشريعي الناظم لخدمات الإسعاف والطوارئ، يتم ترخيص مراكز ومركبات الإسعاف من وزارة الصحة الفلسطينية، وبتنسيق مع وزارة النقل والمواصلات وأيضًا جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني.

إن وزارة الصحة الفلسطينية هي الجهة المخولة بترخيص المراكز والمركبات لتقديم خدمات الإسعاف والطوارئ. حيث تقوم الجهة التي تسعى إلى ترخيص مركز إسعاف وطوارئ بما فيه المركبات (من القطاع الخاص أو الأهلي أو الجمعيات أو البلديات) بتعبئة نموذج الترخيص الخاص بوزارة الصحة الفلسطينية، وترفق معه الوثائق المطلوبة من شهادة مزاوله المهنة

لمقدم الطلب والعاملين فيه، ونموذج عقودهم، وأيضاً عقد إيجار أو ملكية المركز وغيرها، إضافة إلى شهادة إقرار عدلي بعدم استعمال سيارة نقل المرضى كسيارة إسعاف،⁴⁶ فوق قرار مجلس الوزراء بتعليمات ترخيص مراكز الإسعاف للقطاع الخاص والأهلي (غير الهلال الأحمر الفلسطيني) فإن الدور المنوط بهم هو تقديم إسعاف للحالات العادية غير الطارئة والنقل. ويراعى عند ترخيص أي مركز إسعاف وطوارئ عدد السكان في الموقع، فإذا زاد عن 20 ألف نسمة يتم الترخيص للمركز حتى لو وجد مركز آخر.

فيما يتعلق بدور جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في عملية ترخيص المركبات، فيكون من خلال إعطاء إقرار بجاهزية مركبة الإسعاف من النواحي الطبية (الأدوات والمعدات الطبية)، ودون اعتمادها لا تستكمل عملية الترخيص مع الأطراف الأخرى، وهي: وزارة الصحة ووزارة النقل والمواصلات، وفق ما عبر عنه جبريل، مشيراً إلى أنه بعد ترخيص المركبات والقيام بالمطلوب منهم لا يكون لديهم أي علاقة أو رقابة عليها، وهو دور لوزارة الصحة.⁴⁷

أما وزارة النقل والمواصلات وفق ما أفاد المهندس ياسر عودة مسؤول ترخيص المركبات فيها⁴⁸ فيتمثل دورها بترخيص مركبات الإسعاف (أساسي متقدم -عناية مكثفة)، ومركبات نقل المرضى، ومركبة نقل الموتي وفق قانون المرور رقم (5) لعام 2000 وتعليمات وإجراءات معدة لهذا الغرض. فمواصفات كل نوع من المركبات المذكورة تختلف وفق استخدامها. يتم فحص مركبات الإسعاف وفق المواصفات الميكانيكية والحجم والقوة والعمر الافتراضي من خلال وحدات الهندسة ومركز مواصفات المركبات والمهندس المختص، حيث تم إنجاز مواصفة فلسطينية تتعلق بالمركبات عام 2021 من وزارة الصحة ووزارة النقل والمواصلات ويتم العمل بها، وذكر عودة أن مركبات الإسعاف ومركبات نقل المرضى معفية من رسوم الترخيص.

ولتطوير جودة المواصفات لغايات الترخيص، عملت وزارة النقل والمواصلات مستندة على قانون المرور رقم (5) لعام 2000 على إنجاز دليل إجراءات عمل تراخيص المركبات، وأفردت جزءاً يتعلق بإجراءات ترخيص سيارات الإسعاف وسيارات نقل المرضى وأيضاً سيارة الموتي، والدليل الآخر متعلق بإجراءات العمل لترخيص السائقين الذي خصص جزءاً لشروط ترخيص سائقي الإسعاف وسيارات النقل وسيارات نقل الموتي.⁴⁹ ساعدت هذه الأدلة الوزارة في الأخذ

46 وفق تعليمات لترخيص مراكز الإسعاف الخاصة (2015). ومقابلة عمر حسين مسؤول الإسعاف والطوارئ في وزارة الصحة بتاريخ 2025/3/5.

47 مقابلة أحمد جبريل/ الهلال الأحمر بتاريخ 2025/2/20.

48 مقابلة ياسر عودة / ترخيص المركبات / وزارة النقل والمواصلات في 2025/3/11.

49 وزارة النقل والمواصلات الفلسطينية. دليل إجراءات العمل لترخيص السائقين، وأيضاً دليل إجراءات العمل لترخيص المركبات. 2014.

بخصوصية المركبات المتعلقة بالإسعاف ومواصفاتها ونوعيتها وقوتها وصلاحتها وغيرها من المواصفات العالمية المرتبطة بمركبات الإسعاف. كما أضافت شروطاً وإجراءات تتعلق بمؤهلات سائقي الإسعاف.⁵⁰

حيث تشترط وزارة النقل والمواصلات أن يكون عمر السائق بين 22 عاماً إلى 37 كسائق إسعاف، ويختلف الأمر إذا كان سائقاً لغايات النقل أو الحالات غير الطارئة أو سائق نقل الموتى. أما تجديد رخص السائق فيرتبط باللياقة الصحية وخلو الأمراض السارية التي تجربها وزارة الصحة، وعلى أن تكون مجانية في حالة تجديد رخصة القيادة. وتم تعديل على الإجراءات المتعلقة بتأهيل السائق بأن يكون حاصلًا على التوجيهي وليس الصف العاشر، وأن يؤهل كسائق إسعاف مستجيب، لذا يخضع لدورات تدريب تعقدتها معاهد الوزارة بجوانب القيادة وأنواعها وأيضًا في جوانب الإسعاف كمستجيب أول. وهناك مباحثات أن يتم التعاون مع جمعية الهلال الأحمر للمساعدة في تأهيل السائقين مجال الإسعاف وإجراء التدريب العملي لديهم على سيارات إسعاف الهلال الأحمر مدّة 6 شهور، فحاليًا يتم التدريب على سيارات إسعاف القطاع الخاص.⁵¹

وبانتهاء اعتماد وزارة النقل والمواصلات المواصفات الميكانيكية للمركبات والسائقين، واعتماد جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني المواصفات الطبية لتجهيز المركبة والمعدات، يمنح الترخيص من وزارة الصحة الفلسطينية، وتكون وزارة الصحة مخولة بالرقابة والمتابعة على استمرار التزام المراكز والمركبات بمواصفات الترخيص المعتمدة.

إن الاهتمام بالإجراءات والمواصفات المتعلقة بفحص المركبات فنيًا وطبييًا وفق المعايير والأصول العالمية المتعارف عليها، وتحديد أدوار كل طرف ومسؤولياته يعزز ويرفع مستويات التنسيق والتكامل بين الجهات المعنية، وله انعكاسه على جودة الخدمة المقدمة للمواطن وتعزيز عناصر الحق في الصحة المتعلقة بضمان الجودة. ومما لا شك فيه أن آليات التنسيق والتعاون بين القطاعات والأطراف ذات العلاقة ومدى إيجابيتها وفعاليتها واحترام الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بكل طرف تحسن من مستويات العمل ومخرجاته وتخفف من بيروقراطية الإجراءات.

50 مقابلة مهندس ياسر عودة مسؤول ترخيص المركبات/ وزارة النقل والمواصلات بتاريخ 2025/3/9.

51 المصدر السابق.

آليات الإشراف والرقابة على مركبات الإسعاف والطوارئ

إن لوزارة الصحة الدور التنظيمي والتنسيقي والإشرافي والرقابة على أداء قطاع خدمات الإسعاف والطوارئ وضبط جودتها، إلا أن عملية الرقابة تحديداً على القطاع الخاص يشوبها الضعف، فلا توجد رقابة دورية بسبب نقص كوادر دائرة الإسعاف والطوارئ في الوزارة، مما يضعف القيام بمسؤولياتهم تجاه متابعة سيارات الإسعاف الخاص من النواحي الفنية واللوجستية. إن ضعف الرقابة والمتابعة والتنسيق من وزارة الصحة الفلسطينية ملموسة من القطاعات الأخرى ذات العلاقة، حيث طُرح من نقابة مراكز الإسعاف الخاصة ومن الهلال الأحمر الفلسطيني مع إدراكهم نقص الكادر العامل في وحدة الإسعاف والكوارث في وزارة الصحة.⁵²

تعتمد وزارة الصحة بغرض الرقابة الزيارات الميدانية لمراكز الإسعاف للتأكد من جاهزيتها والتزامها، إلا أنها محدودة بسبب نقص الكادر في الوحدة وعدم تناسبه مع عدد مراكز الإسعاف وتوزيعها، وهناك صعوبة في التنقل في الأوضاع الحالية، وفي الوقت نفسه لا تقدم أيّ جهة تقارير عمل دورية أو سنوية لوزارة الصحة.⁵³ وأكدت الإغاثة الطبية بأهمية الرقابة وبدور الوزارة تجاه الأمر وهي تخضع لرقابة وزارة الصحة وهي عملية يجب تعزيزها وتطويرها واستمرارها لضمان الجودة.⁵⁴

تتعاون وزارة الصحة مع وزارة النقل والمواصلات لغايات الرقابة، فقد قال ياسر عودة مسؤول ترخيص المركبات بوزارة النقل والمواصلات⁵⁵ «إنه على الرغم من أن الرقابة قليلة ولا بد من تكثيفها، فيتم التعاون مع وزارة الصحة في الرقابة على المركبات بالشارع من خلال دوريات السلامة على الطرق التي لها صفة مأمور قضائي، ويرافقنا في عملنا ممثلون عن وزارة الصحة حيث يراجعون الجاهزية الطبية للسيارة والالتزام بالزي والمعدات وغيرها. ودورنا يكون مراجعة مواصفات المركبة الميكانيكية وجاهزيتها والألوان واستخدام البلورة، وما نبحت عنه مدوّن على رخصة قيادة السائق في خلف الرخصة، نعمل هذا في الفحص الدوري السنوي وعبر حملات موسمية تشمل المحافظات».

من الجدير الإشارة إليه أن عملية الرقابة والمتابعة لا تشمل فقط القضايا الفنية والجاهزية، وإنما الممارسات المتعلقة بأخلاقيات المهنة والتعامل مع المرضى خلال إسعافهم من حيث

52 أشار إلى ذلك -وتحديداً ضعف المتابعة والرقابة- أحمد جبريل / الهلال الأحمر، وإبراهيم سهيل من نقابة مراكز الإسعاف الخاصة.

53 مقابلة عمر حسين مدير دائرة الإسعاف والكوارث/ وزارة الصحة الفلسطينية بتاريخ 2025/3/5.

54 مقابلة د. محمد اسكافي. مسؤول الإسعاف والطوارئ في الإغاثة الطبية بتاريخ 2025/3/12.

55 مقابلة ياسر عودة مسؤول ترخيص المركبات/ وزارة النقل والمواصلات بتاريخ 2025/3/11.

حفظ الكرامة واحترام خصوصيتهم وسرية المعلومات المتعلقة بهم حول أوضاعهم، وعدم تناولها إلا في الأطر المهنية المتعارف عليها.⁵⁶

أما بخصوص الشكاوى فلا يوجد لدى وحدة الإسعاف والطوارئ نماذج خاصة بالشكاوى، ويتم اعتماد النموذج الموحد لوزارة الصحة والمعمول به في دائرة الشكاوى وموجود في الصفحة الإلكترونية لوزارة الصحة الفلسطينية، ويمكن تقديم الشكاوى إلى وحدة الشكاوى في وزارة الصحة أو لدائرة الإسعاف والكوارث في الوزارة.⁵⁷

وعن دور وزارة الصحة في التعامل مع الشكاوى المقدمة، بيّن عمر حسين⁵⁸ أن هناك تحسناً ملحوظاً بوعي المواطن نحو الشكاوى والتبليغ، فمعدل استقبال الشكاوى شهرياً بين 5 إلى 6 شكاوى، ويتم الطلب بأن تكون الشكاوى مكتوبة وينظر بها ويطلب الردّ من المشتكى عليه، وإذا ثبتت المخالفة يتم إقرار العقوبة ويعلم المشتكى والمشتكى عليه بالقرار المتخذ.

إن الرقابة وضبط الجودة هي من صلب ضمانة حق المرضى بتلقي أفضل الخدمات وفق الموارد المتاحة، واتباع البروتوكولات المهنية والأخلاقية والمعايير الدولية والوطنية، وقد يكون هناك وفرة في البروتوكولات وفي التأهيل عليها، لكن ضمان تطبيقها ومدى الالتزام بها هو محط تساؤل، وتقع مسؤوليته على الجهة المشرفة على الرقابة وضمان الجودة؛ أي وزارة الصحة، وهناك أهمية في أن يكون لكل قطاع يقدم خدمات الإسعاف والطوارئ معايير ضبط الجودة داخلياً وآليات واضحة للرقابة عليها مستندة إلى المعايير والآليات الوطنية المعتمدة لدى وزارة الصحة، وأن يتم تقديم تقارير سنوية لوزارة الصحة، إضافة إلى آليات وزارة الصحة كجهة رقابة خارجية، ومن المهم عند ترخيص مراكز الإسعاف ضمان وجود نظام ضبط الجودة لدى المراكز التي تطلب الترخيص وشمولية هذا البند في التعليمات المتعلقة بالترخيص والقوانين .

ونرى أن معرفة المواطن بنظام الشكاوى في الوزارة أو استقبال الشكاوى لدى وحدة الإسعاف والطوارئ تحتاج إلى تعميم وترويج وتشجيع للمواطنين بكل السبل والطرق وفق استراتيجية ترويج ممنهجة. إن معرفتهم وتقديمهم للشكاوى هو حق لهم لإنصافهم وهو إحدى طرق التطوير ورفع مستوى جودة الأداء.

56 أكد على الموضوع د. عمار دويك مدير الهيئة المستقلة في ورشة عرض نتائج الدراسة 2025/6/23.

57 مقابلة عمر حسين مدير دائرة الإسعاف والكوارث/ وزارة الصحة الفلسطينية بتاريخ 2025/3/5.

58 مقابلة عمر حسين/ مدير دائرة الإسعاف والكوارث في وزارة الصحة بتاريخ 2025/3/5.

خدمات الإسعاف والطوارئ في فلسطين

بين المجانية وغير المجانية

إن توجّهات تغطية خدمات الإسعاف الطارئة وغير الطارئة تختلف بين البلدان وفق نُظُمها الصحية وأنظمة التأمين لديها، فمنها من يغطيها كاملة ومنها جزئياً أو لا تتم تغطيتها ويحملها المريض. فنجد على مستوى المنطقة، على سبيل المثال، أن كلاً من الإمارات العربية المتحدة والسعودية والأردن تقدم خدمات الإسعاف الطارئة مجاناً.⁵⁹ وتغطي إسرائيل خدمات إسعاف نجمة داود من التأمين الصحي،⁶⁰ ومصر تغطي خدمات الإسعاف الطارئة، فتغطي الإصابات والحوادث والحالات المرضية الحرجة حيث تقدم بالمجان، أما حالات النقل العادية كالخروج من المستشفى أو الذهاب لجلسات علاج فيتحمّل نفقتها المرضى.⁶¹ في فلسطين خدمات الإسعاف الطارئة وغير الطارئة ليست مجانية ولا تغطي من التأمين باستثناء حوادث السير، هذا ينطبق على القطاع الخاص وأيضاً الهلال الأحمر الفلسطيني، وعادة لا يتم أخذ رسوم من الإصابات الناجمة عن الاحتلال.⁶² أما الخدمات العسكرية فتكون الخدمات الطارئة وغير الطارئة للعسكريين أو غيرهم مجانية.⁶³

هناك تعرفّة أسعار لخدمات الإسعاف والطوارئ معدّة من وزارة الصحة الفلسطينية، لكن يوجد تباين بين أسعار جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني والقطاع الخاص، حيث أن أسعار الأخير مضاعفة وأحياناً لا يتم الالتزام بها.⁶⁴ تعتمد الهلال الأحمر التّعرفة المالية المعتمدة للخدمة داخل البلدة أو المدينة أو القرى، أو لتقديم الخدمة والنقل إلى محافظة بعيدة. وفي جميع الأحوال يحقّ للمواطن الحصول على سند إثبات الدفع مباشرة.⁶⁵ لقد أكد مسؤول الإسعاف والكوارث في وزارة الصحة أن الإسعاف التابع لجمعية الهلال الأحمر يتقاضى حالياً أسعار القطاع الخاص تقريباً بسبب الأوضاع المالية لديهم، فمثلاً «الهلال الأحمر في الخليل يتقاضى أنتعاب تسعيرة القطاع الخاص»، ويبرر الهلال عدم الالتزام بتسعيرة وزارة الصحة بأن مرجعيتهم منظمة التحرير الفلسطينية في الجانب المالي وليس وزارة الصحة، وهذا أمر

Abuzeyad,fares &etal.2022. Comparison of Three Emergency Medical Services Organizations in the Gulf Council Cooperation Countries. <https://www.jems.com/ems-operations/a-comparison>

59

www.meda-ly.co.il

60

اليوم السابع مصر 2024 < story > <https://www.youm7.com> < 11 >

61

مقابلة أحمد جبريل مدير الإسعاف والطوارئ في الهلال الأحمر. (مقابلة بتاريخ 2025/2/20).

62

مقابلة نائب الخدمات الطبية العسكرية. (مقابلة بتاريخ 2025/2/7).

63

التعرفة المالية للأسعار تكون معرفة وتنظيم وحدة الإسعاف والكوارث في وزارة الصحة إلا أن هناك تجاوزات تحدث وفق ما أشار الصالح. 2021. صافرات التنصّل، وعمر حسين مدير دائرة الإسعاف والطوارئ في وزارة الصحة/ (مقابلة بتاريخ 2025/3/5).

64

Ultra Palestine <https://ultrapal.ultrasawt.com> (استخرج 2025/1/6).

65

مخالف للنصوص والتعليمات القائمة، فأنظمة الإسعاف في العالم لها مرجعية رسمية واحدة تشمل كل شيء بما فيه الجانب المالي. إن هذا الوضع يخلق حالة من الضبابية والتضارب وقد يُحلّ الأمر بالقانون الجديد الملزم»⁶⁶.

إن تعرفه خدمات الإسعاف لدى جمعية الهلال الأحمر لا تشمل حوادث السير بسبب أن الجهة المطالبة بدفع المبلغ، غالبًا هي شركات التأمين الصحي، فيتم تعبئة نماذج خاصة بذلك، وترسل إلى إدارة جمعية الهلال الأحمر، لتتم متابعة عملية تحصيل بدل تلقي خدمة إسعاف ونقل المصابين من شركات التأمين.⁶⁷ وتتعامل جمعية الهلال مع الحالات التي ليس لديها قدرة مالية على الدفع بدل الخدمة، حيث يقدر ضباط الإسعاف بالميدان وضعية المريض ويتم التواصل بالإدارة ليتم إصدار سند قبض مجاني بدل تقديم خدمة.⁶⁸

أما القطاع الخاص، فيشير كل من علاء القاضي وإبراهيم سهيل أن لديهم تسعيرة معرفة من وزارة الصحة يتم الالتزام بها، وأحيانًا لا يتم الالتزام بالتسعيرة خاصة إذا تم تحريك سيارة إسعاف متقدمة يُشترط وجود طبيب فيها، وهنا تزيد تكلفتها عن التسعيرة المتعارف عليها من وزارة الصحة.⁶⁹ في السياق نفسه، يعتمد القطاع الخاص على التمويل الذاتي الذي يأتي بدل الخدمة المقدمة، وهو غير كافٍ لتغطية تكلفة التشغيل، ويرى أن تسعيرة الوزارة غير منصفة لتغطية عملهم والتزاماتهم تجاه المركبات، وكذلك تجاه الكوادر العاملة معهم، ويطالبون بإعادة النظر في تسعيرة الخدمات هو ما يتم المطالبة به دومًا.⁷⁰

تشير الأدبيات والمقابلات إلى أنه لا يتم الالتزام أحيانًا بالتسعيرة بسبب الحواجز وفترات الانتظار الطويلة، وما طرحه عضو نقابة مراكز الإسعاف حول تحريك سيارات إسعاف متقدم وبأسعار مختلفة يحتاج إلى رقابة وإعادة تنظيم للقانون والصلاحيات الممنوحة للقطاع الخاص الذي يقوم بالإسعاف الطارئ، وأيضًا أن تكون آليات واضحة للتأكد من أن حالات الإسعاف الطارئ جاءت بطلب من جمعية الهلال وتنسيق معها، والتساؤل الآخر: إذا كانت التعليمات أن يقدم القطاع الخاص خدمات إسعاف غير طارئة، فلماذا يتم منحهم تراخيص لسيارات متقدمة؟

66 مقابلة عمر حسين/ مدير دائرة الإسعاف والطوارئ في وزارة الصحة بتاريخ 2025/3/5.

67 مقابلة أحمد جبريل مدير الإسعاف والطوارئ في الهلال الأحمر. (مقابلة بتاريخ 2025/2/20).

68 أشار إلى ذلك المشاركون من ضباط الإسعاف في مجموعة النقاش البؤرية في منطقة الخليل وأيضًا رام الله.

69 مقابلة إسعاف فلسطين ونقابة مراكز الإسعاف الخاصة.

70 وفق مقابلة عضو مجلس إدارة إبراهيم سهيل من نقابة مراكز الإسعاف الخاصة بتاريخ 2025/10/2.

5. السياسات والتدخلات للاستجابة للوضع الطارئ في فلسطين

في ظل الحرب على غزة، والأحداث في شمال الضفة الغربية، تأهبت مؤسسات قطاع خدمات الإسعاف والطوارئ للاستجابة للأحداث وتعزيز الجاهزية رغم الاستهداف. فجمعية الهلال الأحمر أعدت خطتها الاستراتيجية 2025-2027، حيث شملت الأوضاع في الضفة وغزة لتكون لها استجابة فعالة مناسبة وطبيعة الأحداث. تتمحور أولويات الخطة والجزء المتعلق بالإسعاف والطوارئ في قطاع غزة على النحو الآتي:⁷¹

- **الاستجابة الطارئ:** تشمل التدخلات المستمرة لإنقاذ الأرواح وحمايتها، وتقديم الخدمات كجزء من الاستجابة الطارئة للعمليات العسكرية واسعة النطاق في قطاع غزة.

وتشمل الاستجابة للطوارئ العمل على الآتي:

- صيانة وتأهيل وشراء سيارات الإسعاف لضمان تشغيل 50 سيارة إسعاف مزودة بوحدة العناية المركزة، بالإضافة إلى سيارات الدفع الرباعي وسيارات نقل الموقى.
- وضع تدابير للحماية والتوثيق مثل الشعارات الخاصة بالهلال الأحمر والصليب الأحمر والشبكات الواقية وكاميرات الفيديو.
- تنسيق خدمات الإسعاف من خلال 15 نقطة طوارئ طبية.
- ضمان تزويد جميع الموظفين والمتطوعين بسترات واقية من الرصاص ومعدات حماية، وملابس مريحة تحمل شعار جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني.

71 جمعية الهلال الأحمر، 2025. خطة الطوارئ الرئيسة 2025-2027.

تقييم واقع مركبات الإسعاف والطوارئ في الضفة الغربية وقطاع غزة

- توفير المعدات والمستلزمات الطبية والأدوية.
- تنظيم عمليات الإجلاء الطبي من خلال سيارات الإسعاف التابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني.
- أمّا على صعيد الضفة الغربية فالهدف العام: توفير خدمات الإسعاف واستعادة القدرة على الخدمة.

والاستجابة للطوارئ تشمل:

- صيانة وتأهيل وشراء سيارات الإسعاف لضمان تشغيل 100 سيارة إسعاف في الضفة الغربية والقدس.
- تنسيق خدمات الإسعاف من خلال 11 محطة / مركز إسعاف وطوارئ و21 محطة فرعية.
- التحضر للإجلاء الطبي من قطاع غزة إلى الضفة الغربية.
- ضمان تزويد جميع الموظفين والمتطوعين بسترات واقية من الرصاص ومعدات حماية.
- توفير المعدات والمستلزمات الطبية والأدوية.
- توفير الكوادر البشرية اللازمة من الموظفين والمتطوعين بما في ذلك النشاطات الترفيهية.

أما وزارة الصحة الفلسطينية فقد وضعت خطة تستجيب للطوارئ وفق سيناريوهات ثلاثة بحيث ترفع جاهزية العمل، وتحافظ على الخدمات في المناطق الساخنة من رعاية أولية وخدمات المستشفيات ووفق هيكل تنظيمي يستجيب للسيناريوهات المحتملة، وزيادة مخزون الإمدادات الطبية وتزويد المحافظات بها. في ما يخص الطوارئ ووفق ما يحدث بمحافظات الشمال، وضعت وزارة الصحة الفلسطينية خطة تشغيلية قابلة للتنفيذ في كل محافظة تتعرض للاجتياح من قوات الاحتلال مثل جنين وطولكرم وطوباس ونابلس وأريحا.

تعمل وزارة الصحة في ظل الوضع الحالي المعقد والنقص الحاد في المستلزمات الطبية والأدوية والكوادر البشرية لمواجهة التحديات على الأرض بحيث تحقق الأهداف الاستراتيجية لخطة الاستجابة للطوارئ في حالة الحرب من خلال وضع الآليات الواضحة والتنسيق مع الشركاء للمحافظة على الاستقرار في تقديم الخدمات الصحية والإسعافية.⁷²

72 وزارة الصحة الفلسطينية. 2024. خطة الاستجابة للطوارئ في حال الحرب في المحافظات الشمالية.

علمًا أنه تم إشراك الجهات ذات العلاقة لأجل الخطة وتشكلت لجنة طوارئ على مستوى الوزارة بعضوية الجهات ذات العلاقة، فقد أفاد د. إسكافي أنه شارك في نقاش الخطة وهو عضو يمثل جمعية الإغاثة الطبية في لجنة طوارئ الوزارة.⁷³ وعلى الرغم من أن خدمات الإسعاف والطوارئ ذات أهمية ومنقذة للحياة، فإن إعطاءها حقها في الخطة الوطنية الصحية ليس بالمستوى المطلوب، وإن كان هناك إدارة عامة لهذا الغرض إلا أن مقومات عمل الدائرة ناقصة من حيث الكادر وآليات المتابعة والرقابة.⁷⁴

73 مقابلة د محمد إسكافي مسؤول الإسعاف والطوارئ في جمعية الإغاثة الطبية بتاريخ 2025/3/12.

74 وفق مدير جمعية الهلال الأحمر ماجد أبو غوش، والمشاركين/ ات في ورشة عرض النتائج 2025/6/23.

6. اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع خدمات الإسعاف والطوارئ، وأثر الإبادة الجماعية على الخدمات المقدمة للإسعاف في القطاع

تعيش فلسطين في ظل احتلال استعماري يمارس ضروباً من التضييق والتنكيل والاعتقال والاجتياح ووضع الحواجز واستهداف الإنسان بالقتل، وغيرها من الممارسات. وتعرض قطاع غزة إلى حروب عدّة أعنفها كان حرب 7 أكتوبر وأطولها. وكان لهذه الحرب مردوداتها على الضفة الغربية مثلما هو حاصل في محافظات شمال الضفة، تحديداً جنين وطولكرم، من تدمير وتهجير ونزوح وقتل وتدمير للأبنية والبنية التحتية. ومع تدهور الأوضاع الأمنية في السنوات الأخيرة، أثر ذلك على كل مناحي الحياة المعيشية والاقتصادية والاجتماعية، وانعكس على قطاعات الأعمال المختلفة والخدمات بما فيها خدمات الإسعاف والطوارئ. إن الأوضاع الراهنة زادت أهمية الإسعاف ودوره في ظل الحرب والاجتياحات وعزل المناطق وتقطيع الأوصال والحواجز والتدمير وغيرها من الممارسات الهمجية غير المسبوقة.

أفاد تقرير لصندوق إغاثة أطفال فلسطين بأن أهم الخدمات الضرورية الواجب توفرها في فلسطين هي خدمات الإسعاف، لأن الفلسطينيين يعيشون في فقر، وإمكانية الوصول للخدمات الصحية محدودة بسبب الأوضاع الصعبة.⁷⁵ إن الحرب وممارسات الاحتلال والاجتياحات الحاصلة في غزة ومناطق الشمال في الضفة أثّرت على مكونات عمل الإسعاف والطوارئ من حيث المرافق والمركبات والكوادر، بالرغم من أنها محمية وفق القانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف.

يؤكد الباحث طنوس أنه في أوقات الحروب والنزاعات المسلحة، ولدى وجود إصابات حرب

Palestine Children's Relief Fund (2024). What do health services look like in Palestine? Retrieved from: <https://www.pcrf.net> 75
net > information-you-should-know

صادمة، ومع انقطاع الممارسة الطبية اليومية، يتولى نظام الرعاية الصحية دوراً أكثر محورية في إنقاذ الحياة وتقليص أضرار الحرب على المدنيين، وبالتالي، ليس من المفاجئ أن يحظى العاملون في القطاع الصحي ومرافقه بحماية خاصة بموجب القانون الإنساني الدولي وقوانين الحرب.⁷⁶

بعد أكثر من عام على الإبادة المستمرة في غزة، والانتهاكات في الضفة الغربية، بات جلياً أن مرافق القطاع الصحي لا تحظى بأي نوع من الحماية، وأن انتهاكات القوانين الإنسانية في أحد مواقع الحرب تنتقل بسرعة إلى المواقع الأخرى كافة. فقد فشلت مؤسسات القانون الدولي، كما المجتمع الطبي، في المطالبة بالمحاسبة على الاعتداءات على الرعاية الطبية.⁷⁷

لقد كانت الأرض الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل موقعاً للعدد الأكبر من الاعتداءات على القطاع الصحي خلال الأعوام الماضية، ومنذ 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023، ارتفع هذا العدد ارتفاعاً هائلاً؛ فخلال الإبادة في قطاع غزة، قتل الجيش الإسرائيلي أكثر من 595 عاملاً في القطاع الصحي، واختطف واعتقل بصورة غير شرعية أكثر من 300 (منهم 36 مسعفاً) عامل في الرعاية الصحية، وتم تعذيب بعضهم وقتله، كما اعتدى على مستشفيات بطرق شتى، مثل قصف محيط هذه المستشفيات، واجتياحها، وحصارها، وتحويل ساحاتها الخلفية إلى مقابر جماعية. ويفيد مسؤول قسم الإسعاف والطوارئ في جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني أن من بين شهداء القطاع الصحي، 16 كادراً من المسعفين، 2 منهم في الضفة و14 في غزة.⁷⁸ وبيّنت جمعية الإغاثة الطبية أن من كوادرها في غزة من موظفين ومتطوعين استشهد (15)، وأصيب (35)، وتم اعتقال (8).⁷⁹

في بحث أجري عام 2024 لوصف قدرة النظام الصحي في قطاع غزة (والواقعة تحت الحصار سابقاً والحرب) من حيث توفير المستلزمات والأدوات الطبية والطواقم الطبية وأماكن مناسبة للعمل الطبي تبين انهيار النظام الصحي وعدم قدرته على التعامل مع العدد الهائل من الإصابات من حيث النقل والإسعاف.⁸⁰ وفي سياق متصل ونتيجة الحرب على غزة فقد خرجت 25 سيارة إسعاف للهلال الأحمر الفلسطيني عن الخدمة، وفي الضفة الغربية سيارة

76 أسامة طنوس. 2024. الاعتداءات الإسرائيلية على القطاع الصحي: المعيار الجديد أيضًا في الضفة الغربية. مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

77 المصدر السابق.

78 مقابلة أحمد جبريل مسؤول الإسعاف والطوارئ/ جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني بتاريخ 2025/2/20.

79 www.pmsr.ps (استخرج بتاريخ 2025/1/10). 2024

80 Kınık, K & etal. 2024. Are Standard Surge Capacity Guidelines Feasible for all contexts? The Case of the Gaza Health System Struggling to Survive in Conditions of Siege and Armed Conflict. Iran Red Crescent Medical Journal, 10, 1-14.

<http://ircmj.com>

واحدة.⁸¹ وبالتأكيد أن هناك سيارات تتبع إلى جهات أخرى تعطلت أو خرجت عن الخدمة.

أما القدس والوصول إليها لغايات العلاج في مستشفيات القدس الغربية فهي معاناة بسبب الإجراءات الأمنية واستصدار التصاريح وغيرها، وفي ما يتعلق بآلية النقل عبر سيارات الإسعاف أيضًا فهي معقدة ومقيدة ومهددة للوقت. ففي تقرير لمنظمة المعونة الطبية للفلسطينيين (MAP) أفاد بأن المرضى الفلسطينيين الذين بحاجة لتلقي العلاج بمستشفيات القدس يعانون أشد المعاناة بسبب بيروقراطية الاحتلال المتمثلة في الوقت الطويل الذي يستغرقه الحصول على التصريح اللازم للوصول للقدس، أو الانتظار على الحواجز للتدقيق الأمني، وتعليمات النقل من سيارة الإسعاف الفلسطينية إلى الإسعاف المقدسية، مع أن كلا السيارتين تتبع لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، مما يؤدي أحيانًا لوفاة المريض المنقول بسبب حالته الحرجة في ظل منع حضور أكثر من مسعف واحد بالسيارة الواحدة من الجانب الفلسطيني.⁸²

على صعيد الضفة الغربية يفيد «نظام مراقبة الهجمات على مرافق الرعاية الصحية» التابع لمنظمة الصحة العالمية بأنه تم تنفيذ 1128 هجومًا على القطاع الصحي في الأراضي الفلسطينية المحتلة بين 7 أكتوبر 2023 و5 أكتوبر 2024 (من بين 1781 اعتداء عالميًا)، أسفرت عن 779 شهيدًا و10,190 جريحًا. وعلى الرغم من أن جدول المعلومات لا يتضمن خانتين منفصلتين للضفة الغربية وقطاع غزة، فإن تحديثًا حول الهجمات على مرافق الرعاية الصحية في الضفة الغربية في الفترة الممتدة بين 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 و30 تموز/يوليو 2024 يفصل 527 اعتداءً على القطاع الصحي ذهب ضحيتها 23 شخصًا، وجرح 100، وأصيبت 365 سيارة إسعاف بأضرار و54 مرفقًا صحيًا و20 عيادة متنقلة. وتتركز معظم هذه الهجمات في شمالي الضفة الغربية، في كل من طولكرم ونابلس وجنين.⁸³ ووثقت جمعية الإغاثة الطبية الانتهاكات التي تعرضت إليها ومنها: منع وصول طواقم الجمعية من إلى المناطق المتضررة (95)، عرقلة وصول الطواقم إلى المناطق المتضررة (84)، انتهاك بحق الطواقم (101)، انتهاك بحق مركبات الإسعاف (82)، انتهاك المرضى والمصابين (107)، انتهاك بحق المباني والمنشآت (حالة واحدة).⁸⁴

وبينما يحظى الفلسطينيون في الضفة الغربية بدرجة أكبر من حرية التنقل، تتصف الحياة

81 مقابلة أحمد جبريل مسؤول الإسعاف والطوارئ/ جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني بتاريخ 2025/2/20.

82 Medical Aid for Palestinians (2017). Sometimes patients die: Barriers facing Palestinian ambulances entering East Jerusalem. Retrieved from: <https://www.map.org.uk/news/archive>

83 أسامة طنوس، 2024. الاعتداءات الإسرائيلية على القطاع الصحي: المعيار الجديد أيضًا في الضفة الغربية. مؤسسة الدراسات الفلسطينية

84 www.pmr.ps (استخرج بتاريخ 2025/1/10). 2024.

بمواجهات يومية مع الجنود والمستوطنين بسبب العدد الكبير من الحواجز والمستعمرات والجنود المنتشرين على الأرض. وتبيّن الأرقام أن الاعتداءات على القطاع الصحي في الضفة الغربية هي أبعد ما تكون عن حوادث نادرة أو استثنائية، فهي منتظمة ويومية وقاتلة. وتتميز بالاعتداء على سيارات الإسعاف والطواقم واقتحام المستشفيات والعيادات، بالإضافة إلى عرقلة وصول سيارات الإسعاف إلى المواقع الحرجة واستخدام القوة واعتقال العاملين وعمليات البحث والتفتيش المسلح، وفق الباحث طنوس ومجموعات النقاش البورية.⁸⁵

ما نشهده حاليًا هو انتشار لمناورات الحرب من موقع إلى آخر، وبالتالي تغيير في أنماط الهجمات على القطاع الصحي. ومع الغزو البري لغزة، ظهرت أنماط من الهجمات مشابهة لتلك التي في الضفة الغربية (هجمات على سيارات الإسعاف، وعرقلة الوصول إلى الرعاية الصحية، والحصار، ومداهمة المستشفيات)، وإنما بطرق أكثر عنفًا وعلى نطاق أوسع. ففي الضفة الغربية، بات هناك اعتداءات جوية وأخرى بالمسيرات، وقد كانت تقتصر من قبل على غزة، وفي الموقعين، ارتفع عدد الاعتداءات ارتفاعًا حادًا خلال الأعوام الأخيرة بذريعة ما يسميه كل من نيفي غوردن ونيكولا بيروغيني بـ «الحرب الطبية القانونية»، فتمت مهاجمة منشآت الرعاية الصحية بحجة أنها مقار عمليات «للمجموعات الإرهابية» ودروع طبية لها.⁸⁶

اصدرت وزارة الصحة الفلسطينية التقرير السنوي عن اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي لعام 2023،⁸⁷ بيّنت فيه أنواع الاعتداءات التي تعرّضت لها الكوادر الطبية وكذلك المرضى والمنشآت الطبية، في كلّ من غزة والضفة نبرزها في الجدول أدناه. علمًا أن الأرقام تعيّر عام 2024 وما بعد.

بلغ عدد الاعتداءات (عام 2023) على القطاع الصحي في فلسطين الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة) 805 اعتداءات بحق المرضى والطواقم والمنشآت الصحية علمًا بأن حالة الاعتداء قد تشمل أكثر من انتهاك: اعتقال، ضرب، توقيف، منع وصول، تفتيش ... وهذه الحالات صنفت وفق نوع الاعتداء:

85 أسامة طنوس، 2024، الاعتداءات الإسرائيلية على القطاع الصحي: المعيار الجديد أيضًا في الضفة الغربية. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. وأكد على ذلك مجموعات النقاش البورية في الخليل ورام الله.

86 المصدر السابق.

87 وزارة الصحة ومنظمة الصحة العالمية، جمعية الهلال الأحمر، المشافي الخاصة والأهلية ومكتب المساعدات الإنسانية، 2024، تقرير سنوي عن اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي خلال عام 2023.

تقييم واقع مركبات الإسعاف والطوارئ في الضفة الغربية وقطاع غزة

الموقع	شهيد	جريح	اعتقال وتوقيف	منشآت صحية اعتداء	مركبات إسعاف اعتداء
الضفة الغربية والقدس	14	198	122	178	344
قطاع غزة	326	765	155	300	121 (أخرجت عن الخدمة)
المجموع	340	963	277	478	465

النسبة المئوية لأنواع الاعتداء من مجموع الاعتداءات

الموقع	منع وصول حالة مرضى / حادث	عنف ضد طواقم طبية	تفتيش	توقيف واعتقال
الضفة الغربية والقدس	%69	%52	%11	%11
غزة	%35	%76	%2	%5

يبين ما طُرح حجم الضرر الواقع على القطاع الصحي وخدمات الإسعاف والطوارئ التي تزيد أهميتها وفعاليتها في أوضاع الطوارئ، إلا أنها مستهدفة وتعرضت لأنواع مختلفة من الانتهاكات مما يحد من قدرتها على تقديم خدماتها بيسر وأمان، فالبينة المحيطة بعمل الإسعاف معيقة بسبب ممارسات الاحتلال سواء مباشرة عليهم أو على البنية التحتية، هذه الممارسات كلها هي معيقة أمام تحقيق أعلى مستوى صحة ممكن بلوغه في الأوقات كلها، وكما أنها تضرب عناصره في الصميم، فإذا توافرت المقومات من خدمات ومبانٍ وكوادر فهي عرضة للتدمير، كما تحدّ الحرب وتقطيع الأوصال وعرقلة مركبات الإسعاف واستهدافها وغيره من قدرة المرضى على الوصول الآمن للخدمات -وكذلك كوادر الإسعاف- وبالتالي الحصول عليها في الوقت المناسب. كما أن تردي الوضع الاقتصادي، وزيادة وقت الوصول وبالتالي ارتفاع أسعار خدمات النقل سواء عبر الإسعاف (تحديدًا الخاص) أو عبر المواصلات العامة يضرّ بالقدرة على الدفع مقابل الخدمة. هذا كله له تأثيره على جودة الخدمة بسبب نقص الإمدادات وقصف المنشآت وحالة توتر الكوادر وعدم شعورهم بالأمان واستهدافهم وضغط العمل الواقع عليهم، وغيرها.

آثار الإبادة الجماعية على قطاع خدمات الإسعاف والطوارئ

وفق ما وثّقته المؤسسات العاملة في المجال، وعلى رأسها جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وضباط الإسعاف في مجموعات النقاش البؤرية، من إحصائيات تعكس ممارسات الاحتلال بحق قطاع خدمات الإسعاف والطوارئ، يتبيّن الآتي:⁸⁸

1. تدمير للبنية التحتية للإسعاف والطوارئ وعدم احترام الشارة، وبالتالي استهداف مرافق الجمعية وطواقمها. وخروج مرافق الجمعية عن الخدمة قسراً خاصة في محافظات غزة.
2. تهديد سلامة وحياء طواقم الجمعية وتعريضهم للخطر في ظل انعدام الضمانات الخاصة بالسلامة رغم التنسيق المسبق مع الهيئات الدولية.
3. الضغوطات النفسية والاجتماعية والاقتصادية التي تتعرض لها طواقم الجمعية في الضفة وقطاع غزة بسبب الأوضاع الطارئة وممارسات الاحتلال.⁸⁹
4. عرقلة وصول مركبات وطواقم الإسعاف⁹⁰، عبر منع طواقم الإسعاف من الوصول للإصابات أو منع نقلها من مكان الإصابة، أو توقيف وتفتيش سيارة الإسعاف واعتقال المصاب من داخلها في الضفة وغزة. ومنعهم من التحرك من مركز الإسعاف بسيارات الإسعاف للاستجابة للحالات الطارئة.
5. صعوبة تنقل الطواقم والمتطوعين بسبب القصف المباشر لسيارات الإسعاف ومراكز الإسعاف وخاصة في قطاع غزة. وبسبب انتشار الحواجز في الضفة الغربية حيث زادت عن السابق وزاد معدل تأخير سيارات الإسعاف. وتوقيف سيارات الإسعاف وتفتيشها، وأحياناً يتم اعتقال أحد المسعفين أو المريض أو المصاب.
6. عرقلة وصول الإمدادات المساندة لعمل الإسعاف والطوارئ واستنزاف الموارد، عبر حظر دخول معدات الحماية الشخصية لطواقم الجمعية. ونقص الوقود اللازم لتشغيل مرافق الجمعية ومن ضمنها سيارات الإسعاف، مما انعكس سلباً على سرعة الاستجابة للحالات الطارئة بقطاع غزة.
7. نقص أو عدم توفر الأدوية والمستلزمات الطبية للعناية بالحالات الطارئة في قطاع غزة. والاستنزاف المتواصل للموارد البشرية والمادية للجمعية نتيجة أوامر الإخلاء القسري والمتكرر والنزوح المستمر للمواطنين خاصة بقطاع غزة.
8. وعدم كفاية وفعالية التنسيق من خلال المؤسسات الدولية.

88 وفق ما بينت مجموعات النقاش البؤرية مع ضباط الإسعاف في محافظة الخليل وفي رام الله. www.palestinerocs.org (استخرج بتاريخ 2025/1/5)

89 مجموعة النقاش البؤرية في منطقة الخليل ورام الله بتاريخ 2025/2/26 و 2025/2/22 على التوالي.

90 وفق ما أفاد ضباط الإسعاف في مجموعات النقاش في الخليل ورام الله.

7. التحديات التي يواجهها قطاع خدمات الإسعاف والطوارئ

أي قطاع يقدم خدمات تُمثّل أمامه تحديات وصعوبات، ومع تطوّر العمل يتم تجاوزها، وهناك محددات مختلفة تؤثر على العمل مرتبطة بالظروف الاقتصادية والسياسية وهي ظروف وعوامل خارجية، لكن في الوقت نفسه هناك عوامل داخلية مرتبطة بطبيعة العمل وبيئة العمل ومستويات الخطورة فيه، وتنظيمه وتوافر الموارد المادية والبشرية والأنظمة والبروتوكولات الناظمة له.

أظهرت دراسة على مستوى دول الخليج حول خدمات الإسعاف والطوارئ التحديات التي يواجهونها في العمل، أنه على الرغم من أن لديهم إنجازات وتطور في العمل فإنه ما زالت تواجههم تحديات، ومنها نقص الكوادر في مجال خدمات الإسعاف والطوارئ وارتفاع في نسبة ترك العمل، وملاحظة عدم التشجيع للانخراط بهذا النوع من العمل، ونقص في عدد سيارات الإسعاف، وعدم وجود نظام تقييم الجودة، والنقص في الأبحاث المتعلقة بالمجال، وعدم كفاية الدعم المالي والإداري.⁹¹

أما على الصعيد الفلسطيني فهناك العوامل الخارجية والأخرى الداخلية التي تؤثر على قطاع خدمات الإسعاف والطوارئ. ومن العوامل نذكر الآتي:

1. ممارسات الاحتلال

أجمع من تمت مقابلتهم أن أبرز التحديات التي يواجهها قطاع خدمات الإسعاف والطوارئ هو الاحتلال وممارساته وإجراءاته تجاه المركبات مما يؤخر وصول المركبات إلى المواقع بما

Abuzeyad ,fares &etal.2022. Comparison of Three Emergency Medical Services Organizations in the Gulf Council Cooperation Countries. <https://www.jems.com> > ems-operations > a Comparison

لا يتناسب والمعايير الدولية وتلقي المرضى الخدمة في الوقت المناسب. وعرض غالبتهم أنواع الانتهاكات التي يتعرضون لها (تم نقاشه مفصلاً في بند سابق). يقول عمر حسين: «إن معيار وقت الاستجابة للوصول للمرضى هو بين 8-15 دقيقة وفق الاتحاد الدولي للصليب والهلال الأحمر، إلا أن وقت الاستجابة في فلسطين يصل إلى نصف ساعة بسبب الحواجز والطرق تحديداً بالضفة»، وهذا ما أكده أيضاً ضباط الإسعاف في مجموعات النقاش البؤرية.

2. نقص تمويل المؤسسات التي تقدم خدمات الإسعاف والطوارئ

إن ما يؤثر على جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني واهي أكبر مقدم لخدمات الإسعاف النقص والتراجع في التمويل، ومع تراجع التمويل الخارجي للجمعية تنامي دور القطاع الخاص، حيث أسند له دور التعامل مع الحالات غير الطارئة ونقل المرضى، مما يعني خصخصة هذه الخدمات وبالتالي زيادة الكلفة على المواطن.⁹²

إن نقص تمويل جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني جاء من مصدرين: انخفاض التمويل المقدم من «الصندوق القومي الفلسطيني» كون الجمعية تتبع لمنظمة التحرير الفلسطينية، والمصدر الثاني نقص التمويل الخارجي المقدم من الصليب الأحمر الدولي بنسبة 70%. يبين مدير الإسعاف والطوارئ في الهلال الأحمر أن الجمعية تعاني منذ سنوات من نقص التمويل، مما أدى إلى تقليص الكوادر، وهي حالياً تغطي 30% من الخدمة الإسعافية المطلوبة بفلسطين، وهذا يؤثر على تغطيتها لحجم العمل المتنامي تحديداً في ظل الطوارئ. كما أدخل هذا الواقع القطاع الخاص إلى مجال الإسعاف الطارئ «نظراً للتواصل معهم للإسناد بسبب النقص في السيارات والكادر». ⁹³ ويؤكد مسؤول وحدة الإسعاف والكوارث في وزارة الصحة أن تراجع دور الهلال والنقص في مركباته وطواقمه سبباً طلب الإسناد من القطاع الخاص، فمثلاً «في منطقة رام الله توجد مركبتا إسعاف فقط ولا تستطيع أن تغطي رام الله وريفها، بينما توجد 15 مركبة إسعاف خاص».

أما القطاع الخاص الذي يمول ذاته ويتلقى أسعاراً أعلى من خدمات الهلال، حيث أن هناك عبئاً والتزامات مالية عليه، من حيث أجور المقربات ورواتب العاملين وكلفة تشغيل المركبات وصيانتها وغيرها، فمردود الخدمات لا يغطي كلفة التشغيل.⁹⁴

92 عبد العزيز الصالحي، 2021. صافرات التحصيل. مرصد للسياسات الاجتماعية والاقتصادية. <https://palgraph.ps/post/8538>.

93 مقابلة أحمد جريل/ الهلال الأحمر بتاريخ 2025/2/20.

94 مقابلة عمر حسين مدير الإسعاف والطوارئ بوزارة الصحة بتاريخ 2025/3/5.

ما تم ذكره له أثر على تلقي المواطن الفلسطيني خدمة الإسعاف بسعر رمزي «مقدور عليه»، كما ساعد في تنامي دور القطاع الخاص بتقديم خدمات الإسعاف الطارئة رغم أن ترخيصه فقط لتقديم الخدمات غير الطارئة، وهذا مخالف للقوانين والتعليمات الناظمة للعمل.

3. عدم الالتزام بالتسعيرة التعريفية

وضعت وزارة الصحة تسعيرة تُنصف جميع الأطراف، لكن هناك تناميًا واضحًا للقطاع الخاص ومركباته، فوجد أن خدمة الإسعاف أصبحت أقرب إلى الخصخصة وما ي صاحبها من تسعيرة أعلى من خدمات الهلال الأحمر وعدم التزامه بالتسعيرة التي نصت عليها الوزارة، مما أدى في بعض الحالات إلى استغلال المواطن واستنزافه ماديًا. كما لا يوجد وسائل توضيحية كافية حول الآليات والأحكام المتعلقة بعمل مركبات الإسعاف الخاصة، مما يجعل الأفراد أكثر عرضة للاستغلال في الحالات الصعبة مثل حالات الوفاة والحوادث الطارئة. وهذا جميعه يستدعي زيادة في الرقابة على عمل مركبات الإسعاف الخاص ومراكزها.⁹⁵

يبين أحد المسؤولين عن خدمات الإسعاف والطوارئ في جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني أن الرسوم التي تحصلها جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني بدل خدمة الإسعاف لا تغطي أكثر من 3% من تكلفة الخدمة، وهذا الأمر لا يتناسب مع الإسعاف الخاص لأنه يعتمد على الإيرادات المباشرة من الرسوم، وفي الوقت نفسه هي مرهقة للمواطن ويتطلب الأمر إقرار قانون تأمين وطني يكفل للمواطن غير القادر على دفع الرسوم حق النقل وتحديدًا عندما يضطر لاستخدام الإسعاف الخاص، وخاصة أن بعض المرضى يحتاجون استخدام سيارات الإسعاف أكثر من مرة في الأسبوع كمرضى الكلى أو السرطان لجلسات العلاج.⁹⁶

من جهة أخرى، يرى القطاع الخاص أنه أحيانًا لا يتم الالتزام بالتسعيرة بسبب ساعات الانتظار الطويلة، إذ يضطر المسعف أن يطلب مبلغًا أعلى من التسعيرة، كحالات نقل مرضى الكلى تحديدًا وانتظارهم حتى يعود بهم. وهناك مطلب من وزارة الصحة بتعديل لائحة الأتعاب قليلًا لتنصفهم كإسعاف خاص، حيث أن لائحة أتعاب الهلال الأحمر أقل من الخاص وذلك لأنهم يتقاضون راتبًا شهريًا بينما العاملون في الإسعاف الخاص لا يتلقون مساعدات دولية، ودخلهم معتمد على الإيرادات المتحصلة من المواطن بدل تقديم الخدمات، لذلك

95 عبد العزيز الصالحي. 2021. صافرات التحصيل. مرصد للسياسات الاجتماعية والاقتصادية

96 Ultra Palestine <https://ultrapal.ultrasawt.com> (استخرج بتاريخ 2025/1/6)

المقارنة غير عادلة.⁹⁷ إن مراكز الإسعاف الخاص مراكز ممولّة ذاتيًا وهي تدفع التراخيص والضرائب المترتبة عليها وتتكفل برواتب موظفيها.⁹⁸

بغض النظر عن التفاوت في الأسعار ومن يقدم الخدمة وتكلفتها، وتعدد القطاعات لتغطية الخدمة وازدياد السوق الخاص للخدمات، فهذا كلّ له تبعات على المواطن الفلسطيني محدود الدخل وانخفاض القدرة على الدفع بدل الخدمة وقد يلجأ لطرق غير آمنة للنقل ويهدد سلامته وأمنه الصحي، ويؤثر على حقه في الوصول إلى أعلى مستوى ممكن من الصحة بسبب عدم قدرة الوصول أو الدفع مقابل الخدمة، والأمر يحتاج إلى نظرة وطنية سياساتية شاملة تحافظ على حقّ المواطن وعلى تعزيز صحته.

4. الرقابة والتفتيش والمتابعة

هي إحدى التحديات التي تواجهها وزارة الصحة الفلسطينية بسبب نقص الكوادر العاملة في دائرة الإسعاف والطوارئ، وحادثة عهد هذه الوحدة، إلا أن جهودًا تبذل في هذا الإطار نحو التطوير لضمان جودة الخدمات وتعزيز الالتزام بالتعليمات.

5. التشريعات النازمة لخدمات الإسعاف والطوارئ

لتاريخه، وعلى الرغم من التطور في البيئة التشريعية، فإنه لا يوجد قانون ينظم عمل المراكز ومركبات الإسعاف، وإنما مجموعة تعليمات تشوبها ثغرات عدّة، ومنها الإجراءات والعقوبات على المخالفات التي تحدث من قبل المراكز والمركبات وتغلب عليها العقوبات الإدارية، والتي هي -من وجهة نظر عمر حسين مدير الإسعاف والطوارئ في وزارة الصحة- غير كافية وتحتاج إلى قوة قانون وتدرّج في أنواع العقوبات وفقًا للمخالفات.

6. نقص الكوادر والكوادر المتخصصة ومركبات الإسعاف والمستلزمات الطبية

عمليًا، أشارت غالبية القطاعات إلى نقص الكوادر مما يشكل عبئًا على الكوادر العاملة بسبب الأوضاع المالية للمؤسسات.⁹⁹ وهناك اعتماد على المتطوعين أحيانًا في أوقات الطوارئ ليس لديهم مزاوله مهنة معتمدة مما يعني أنهم غير محميين وفق قانون الأخطاء الطبية.

97 المصدر السابق.

98 مقابلة إبراهيم سهيل عضو مجلس إدارة نقابة مراكز الإسعاف الخاصة بتاريخ 2025/2/10.

99 مجموعة النقاش البؤرية مع ضباط الإسعاف في رام الله.

من جهة أخرى، هناك ندرة في تأهيل مسعفين مستوى ثالث باراميدك (دراسة جامعية) وحديثاً يوجد عدد قليل جداً وتم عمل امتحانات مزاولة لهم من وزارة الصحة. أسست بعض الجامعات والكليات (جامعة الزيتونة وجامعة القدس، كلية عندليب العمدة، الكلية العصرية) برنامج إسعاف طوارئ، وخلال هذا العام سيتم امتحانهم لممارسة دور مسعف متقدم مستوى ثالث، وهذا من شأنه أن يطور خدمات الإسعاف المتقدم والحديث.¹⁰⁰

أما مركبات الإسعاف المتخصصة بالإسعاف الطارئ المتوفرة فلا تتناسب وحجم السكان. يفيد مسؤول الإسعاف والطوارئ بوزارة الصحة¹⁰¹ «إنه يفترض وفق المعايير الدولية أن يكون هناك سيارة إسعاف لكل 20 ألف مواطن وبعض الدول تصل معدل السيارات سيارة لـ 40 ألف مواطن، ولا يشكل هذا مشكلة لهم إذ لديهم طيران الإسعاف مثل ما هو لدى الاحتلال ودول العالم ونحن لا نستطيع امتلاك هذا النوع من الخدمة، وبالمقابل لو زادت السيارات ووصلت للرقم والمعياري المثالي يبقى وقت الاستجابة طويلاً (يصل إلى نصف ساعة) بسبب الاحتلال وممارساته.

على صعيد المستلزمات الطبية الطارئة فقد أعرب مسؤول الإسعاف والطوارئ في وزارة الصحة وأيضاً في الهلال الأحمر، أن المستلزمات الطبية تعاني من النقص وهو احتياج عالٍ، وحرب غزة أثرت على توافرها في قطاع غزة تحديداً.

7. المرجعية والتنسيق لقطاع خدمات الإسعاف والطوارئ

يقر جميع من تمت مقابلتهم بأن وزارة الصحة هي مرجعية قطاع خدمات الإسعاف والطوارئ ويفترض الامتثال إلى تعليماتها. وهناك تنسيق وتعاون في ما بينهم مقبول نوعاً ما.

أفاد عضو نقابة مراكز الإسعاف الخاصة،¹⁰² أن علاقة التنسيق مع وزارة الصحة متوسطة نوعاً ما لوجود أكثر من مسؤول في الوزارة عن الأمور المتعلقة بالإسعاف والطوارئ، والقوانين أو التعليمات تصدر من أكثر من دائرة. أما مسؤول الإسعاف والطوارئ في وزارة الصحة فيؤكد أنهم يبذلون جهداً في التنسيق والتعاون مع القطاعات ذات العلاقة، ولديهم اهتمام بالنقابات تحديداً نقابة فنيي الإسعاف لأن محور العمل وجودته تتمحور حولهم من مزاولة وترخيص وأداء، وهناك إشراك ونقاش مع القطاعات المختلفة في إعداد التعليمات ومسودات القوانين،

100 المصدر السابق.

101 المصدر السابق.

102 مقابلة إبراهيم سهيل/ نقابة مراكز الإسعاف الخاصة بتاريخ 2025/2/10.

ويعطي مثلاً بأن الوزارة أقرت تغيير ألوان المركبات الخاصة من اللون الأخضر إلى الأزرق بناء على طلبهم لتفادي عرقلتهم من قبل الاحتلال رغم عدم القناعة بأن سيارات الإسعاف كلها وبأي لون يستهدفها الاحتلال ولا يحترم شارتها.¹⁰³

د. إسكافي، مسؤول الإسعاف والطوارئ في الإغاثة الطبية، قدّر جهد الوزارة في التنسيق لهذا القطاع وبإشراكها المجتمع المدني/ الأهلي في نقاش القوانين وخطة الطوارئ وعضوية لجنة الطوارئ التي شكلتها الوزارة استجابة للأحداث، ويأمل تطوير آليات التنسيق وتعزيز الرقابة من قبل وزارة الصحة.¹⁰⁴

مسؤول ترخيص المركبات في وزارة النقل والمواصلات أكد أن المرجعيات واضحة لوزارة الصحة ووزارة النقل والمواصلات تجاه قطاع خدمات الإسعاف والطوارئ، وهناك تنسيق وتعاون بين الوزارتين في جوانب العمل المشتركة، والعلاقة إيجابية مع جمعية الهلال الأحمر وهناك مساعٍ لتعزيزها عبر المشاركة بتأهيل السائقين. وأضاف أن خطوات ترخيص سيارات الهلال الأحمر أيسر وأقل وقتاً ولديهم جاهزية عالية لكل المتطلبات بشكل متكامل بحكم المؤسسة وتواجد المقدرات، وهو مختلف عن القطاع الخاص بتعدد أنواع الترخيص لهم من مراكز ومركبات وسائقين، مما يخلق أنواعاً من التوترات بسبب الإجراءات وليس بسبب التعطيل من وزارة النقل والمواصلات، ونلاحظ أن جاهزيتهم للمتطلبات تحتاج وقتاً لاستكمالها بخلاف جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني.¹⁰⁵

- يُظهر مدير دائرة الإسعاف والكوارث في وزارة الصحة أن جمعية الهلال الأحمر لا تمتثل لأسعار وزارة الصحة، حيث لا تعتبر الوزارة مرجعيتها وإنما منظمة التحرير الفلسطينية، وهذا أمر مخالف للنصوص والتعليمات القائمة، فأنظمة الإسعاف في العالم لها مرجعية رسمية واحدة ولا تتعدد المرجعيات، والمرجعية تشمل كل شيء بما فيه الجانب المالي. إن هذا الوضع يخلق حالة من الضبابية والتضارب وقد يحل الأمر بالقانون الجديد الملزم. ويضيف أيضاً أن إهمال وزارة الصحة قطاع خدمات الإسعاف والطوارئ سنواتٍ طويلة، وتقسيم المسؤولية لخدمة ما قبل المستشفى بحيث تكون للهلال الأحمر والمستشفيات لوزارة الصحة هو خلل يحتاج وقتاً لترميمه وحل الإشكاليات من الرواسب السابقة، هناك مثابرة وجهد وتطور في المجال بنسبة جيدة وخاصة أن إدارة الإسعاف والكوارث جديدة العهد وما زالت تحتاج وقتاً

103 مقابلة عمر حسين/ دائرة الإسعاف والكوارث بتاريخ 2025/3/5. اللون الأخضر اقر وفق تعليمات الترخيص لتمييز أنها سيارة إسعاف لغير الطارئة وللنقل. وسيارات الإسعاف الطارئة تأخذ اللون الأحمر مثل سيارات جمعية الهلال الأحمر.

104 مقابلة د. إسكافي/ الإغاثة الطبية بتاريخ 2025/3/12.

105 مقابلة ياسر عودة /وزارة النقل والمواصلات بتاريخ 2025/3/11.

أطول لتنسيق أمور قطاع خدمات الإسعاف والطوارئ وترتيبها.¹⁰⁶

لفت مدير الإسعاف والطوارئ في جمعية الهلال الأحمر أن التنسيق مع المؤسسات الدولية لترتيب التنقل إلى الأماكن التي يجتاحها الاحتلال أو خلال الحرب على غزة ضعيف وغير مؤثر ولا يكتث الاحتلال به، وهذا ما أكده أيضًا القطاع الخاص، فليست لهم صلاحية للتعاون والتنسيق مع المؤسسات الدولية وإنما يتم طلبه من جمعية الهلال تحديداً إذا أسندت لهم جمعية الهلال الأحمر مهمة التغطية.¹⁰⁷

8. التأمين الصحي لا يغطي خدمات الإسعاف والطوارئ

إن التأمين الصحي لا يغطي خدمات الإسعاف والطوارئ سوى في حالة حوادث السير، وخدمات الإسعاف الطارئة أو العادية والنقل مرهق مادياً للمرضى خاصة إذا كان استخدام النقل أو الإسعاف متكرراً، وهناك زيادة في حالات البطالة والفقر والوضع الاقتصادي المتدهور نتيجة للأوضاع السياسية التي أثرت على المؤسسات وعلى المواطن، وهذا الأمر يحتاج إلى تدخل وطني استراتيجي.

106 عمر حسين/دائرة الإسعاف والكوارث / وزارة الصحة بتاريخ 2025/3/5.

107 مقابلة إبراهيم سهيل/ نقابة مراكز الإسعاف الخاصة بتاريخ 2025/2/10.

8. الاحتياجات المطلوبة لتطوير قطاع خدمات الإسعاف والطوارئ

وفق المقابلات ومجموعات النقاش البؤرية، عبّر المشاركون عن مجموعة من الاحتياجات والتوصيات لأجل استمرارية تطوير قطاع خدمات الإسعاف والطوارئ نصفها وفق العناوين الآتية:

1. المتابعة والرقابة، أظهر جميع من تمت مقابلتهم أهمية تعزيز الرقابة والمتابعة لمركبات الإسعاف وجاهزيتها وأداء المسعفين عبر إيجاد فريق رقابة على الخدمة من الجهات الحكومية.
2. السياسات والتشريعات، مال الأغلبية إلى إبراز أهمية إيجاد قانون ناظم لقطاع خدمات الإسعاف والطوارئ يتجاوز الثغرات القائمة.
3. تأهيل الكوادر وتدريبها، أفادت مجموعات النقاش البؤرية بأهمية عقد دورات تأهيل بشكل مستمر وزيادة الكوادر العاملة والنظر إلى سلم الرواتب الخاص بهم.
4. التسعيرة التعريفية للخدمات ، طالب من تم مقابلته من القطاع الخاص بإعادة النظر في التسعيرة التعريفية لخدمات الإسعاف مما يساهم في تغطية التزامات مراكز الإسعاف الخاصة وطواقمها والتكلفة التشغيلية للخدمات.
5. تطوير البنية التحتية للخدمات ، شدد مدير الإسعاف والطوارئ بجمعية الهلال الأحمر على أهمية توفير المستلزمات الطبية وتحسين الجودة. وتطوير نظم إلكترونية موحدة لجميع الطواقم في القطاعات المختلفة تعزز من التدقيق والرقابة والتنسيق بين القطاعات. أوصى مدير دائرة الإسعاف والطوارئ في الهلال بتطوير المعلومات وتحديثها

وما هو جديد من البروتوكولات المهنية في مجال الإسعاف والطوارئ. وطالبت مجموعة النقاش البؤرية في منطقة الخليل بضرورة العمل على زيادة مراكز الإسعاف والسيارات التابعة للهلال لتغطية أوسع ولتعزيز الاستجابة.¹⁰⁸

6. **التعاون والتنسيق**، تعزيز التنسيق بين الصليب الأحمر والهلال الأحمر وسرعة الاستجابة وفعالية التنسيق، إضافة إلى تعزيز دور وزارة الصحة في التنسيق بين القطاعات ذات العلاقة بتقديم خدمات الإسعاف والطوارئ.

7. **تعزيز بيئة عمل خدمات الإسعاف والطوارئ**، تمت مطالبة وزارة المواصلات والنقل بالعمل على حل إشكاليات الازدحام بالطرق لتسهيل حركة مرور مركبات الإسعاف.¹⁰⁹

8. **تفعيل دور المجتمع الدولي في حماية المنشآت ومقدمي خدمات الإسعاف والطوارئ**، حيث عبر ضباط الإسعاف في مجموعات النقاش، وأيضاً من تم مقابلته بأهمية تعزيز دور المجتمع الدولي والصليب الأحمر في حماية طواقم ومركبات الإسعاف، ورصد الانتهاكات والاعتداءات الإسرائيلية ضد مقدمي خدمات الإسعاف والمركبات والمنشآت، وتقديم التقارير والتدخل للحماية والمحاسبة والمطالبة بالالتزام بالقانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف الداعية لحماية الطواقم والمنشآت الطبية.

108 مجموعة نقاش بؤرية مع مسعفين الهلال في الخليل بتاريخ 2025/2/22.

109 المصدر السابق.

9. الاستنتاجات والتوصيات

نعرض في هذا الجزء الاستنتاجات والتوصيات المُستخلصة من مراجعة الأدبيات والمعلومات المتحصلة من المقابلات ومجموعات النقاش البؤرية. مع الأخذ بعين الاعتبار الاستنتاجات والتوصيات التي جاءت في متن التقرير.

الاستنتاجات

أن الحق في الصحة وبلوغ أعلى مستوياتها وتعزيز عناصر هذا الحق من حيث التوافر والوصول والحصول والقدرة على الدفع مقابلها وجودتها تنطبق على خدمات الإسعاف والطوارئ، وهي حقٌ للمواطن وفي الظروف كلّها، إلا أن إعمال الحق واحترامه وحمايته ليس بالمستوى المطلوب في السياق الفلسطيني، ولا يفي المواطن حقّه.

- إن قطاع خدمات الإسعاف والطوارئ قطاع حيوي ومهم ومنقذ للحياة، وهو جزء لا يتجزأ من أيّ نظام صحي، وتزداد أهميته في الحروب والكوارث، ويتمتع بصفة الحماية في القانون الدولي الإنساني ومواثيق حقوق الإنسان، إلا أن القطاع الصحي يتعرض في الحالة الفلسطينية لانتهاكات جسيمة وممارسات همجية يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي، بما يشمل خدمات الإسعاف والطوارئ، فهو يعرقل حركتها ويزيد من وقت الاستجابة، وغيرها من الآثار والأضرار.
- على الرغم من تعدد الجهات المقدمة لخدمات الإسعاف والطوارئ في فلسطين، فإن قرار مجلس الوزراء بتعليمات موضحة الأدوار والمسؤوليات لكل جهة لا يتم الالتزام بها.
- إن تراجع خدمات الإسعاف والطوارئ وتقليصها من جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني كمقدم رئيس لهذه الخدمات، ساهم في تنامي القطاع الخاص والميل نحو خصخصتها ليصبح سوقاً تنافسيّاً، مما يشكل أرضية خصبة لاستغلال المواطن.

تقييم واقع مركبات الإسعاف والطوارئ في الضفة الغربية وقطاع غزة

- جمعية الهلال الأحمر جمعوية وطنية طوعية إغاثية معتمدة وعضو في الاتحاد الدولي للصليب والهلال الأحمر، إلا أنها تعاني من نقص حاد في التمويل بعد انخفاضه عن سنوات سابقة مما ساهم في تقليص مراكزها وعاملاتها، وأثر على تغطية الخدمة، وهذا يتطلب وقفه جادة من الجهات الرسمية لإعادة الاعتبار لدورها وتعزيزها.
- على الرغم من وجود قرار مجلس الوزراء بتعليمات لترخيص مراكز الإسعاف والطوارئ الخاصة والجمعيات وتوضيح الأدوار والمسؤوليات، بحيث تكون جمعية الهلال المقدم الرئيس للإسعاف الطارئ، وتتولى مراكز الإسعاف الخاصة والجمعيات الحالات العادية ونقل المرضى، فإن القطاع الخاص لا يلتزم بذلك، حيث يُسعف الحالات الطارئة والعادية بسبب تناقص خدمات الإسعاف والطوارئ لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني.
- على الرغم من إقرار وزارة الصحة الفلسطينية تسعيرة تعرفه لخدمات الإسعاف والطوارئ وتحديد لائحة أسعار خاصة بخدمات الإسعاف والطوارئ للهلال الأحمر الفلسطيني، وأخرى للقطاع الخاص، فإنه لا يتم الالتزام بها من الطرفين مما يزيد العبء على المواطنين ويؤثر على قدرتهم على الدفع مقابل الخدمة، ومن جهة أخرى تكون فرصة لاستغلال المواطن.
- غياب تأمين صحي يشمل خدمات الإسعاف والطوارئ (باستثناء حوادث السير)، يزيد من الانفاق على الصحة من جيوب المواطنين ويشكل ضغطاً مادياً عليهم تحديداً في الظروف الاقتصادية الصعبة وفقدان العمل والبطالة والفقر.
- غياب أنظمة عقوبات رادعة ضد مركبات الإسعاف ومراكز الإسعاف والمسعفين يساعد على حدوث التجاوزات والمخالفات.
- إن وزارة الصحة الفلسطينية مرجعية هذا القطاع (خدمات الإسعاف والطوارئ) وهذا منصوص عليه، لكن الالتزام بهذه المرجعية متأرجح (يُعتبر الهلال الأحمر منظمة التحرير مرجعيته في الجانب المادي) وهذا يحتاج إلى قانون ملزم وليس تعليمات وتفصيل لكل المهام والمجالات.
- تعتبر وزارة الصحة الجهة المخولة بالرقابة على الخدمات لكل القطاعات وعلى المركبات وجاهزيتها الطبية والمسعفين، إلا أن الرقابة ضعيفة ومقومات العمل عليها محدودة من حيث الكادر المنفذ لمهام الرقابة.

- التكامل والتعاون بين القطاعات المختلفة المقدمة للخدمات واحترام الأدوار والالتزام بالمعايير المنصوص عليها يقلل الإشكاليات، إلا أن آليات التنسيق والتكامل على صعيد وزارة الصحة وبقية الجهات ذات العلاقة (وزارة النقل والمواصلات، والهلال الأحمر، والخدمات العسكرية، والنقابات والقطاع الخاص والأهلي) متوسطة نوعاً ما وتحتاج إلى آليات تنسيق دورية ومتنوعة وأنشطة مشتركة تعليمية ومهنية.
- وجود كادر إسعافي مؤهل ومتقدم يساهم في تطوير الخدمات وجودتها، وفي السياق الفلسطيني ينقص الكادر الإسعافي المتقدم والمؤهل تصنيف مستوى ثالث (باراميدك) Paramedic.
- إن تطور أداء كوادر الإسعاف يكون بالتأهيل والتدريب المستمر ومتابعة ما هو جديد في البروتوكولات المهنية.

التوصيات

- الاستعجال في إقرار قانون ملزم ينظم قطاع خدمات الإسعاف والطوارئ ويحدد المرجعية والمسؤوليات والأدوار.
- تطوير برنامج ضمان الجودة ومعاييره الواجب الالتزام بها وتضمينها في القطاعات المقدمة للخدمات، على أن تعمل وزارة الصحة بالتعاون مع وزارة النقل والمواصلات على تشكيل لجنة رقابية رسمية لضمان الجودة والالتزام ببرنامج رقابة دوري ومستمر، بحيث يتم إعداد تقارير عن محطات الضعف والتقدم ومشاركتها مع الجهات المدقق عليها وإعطاؤها المهلة للتطوير والتصحيح. وتقوم وزارة الصحة برفد دائرة الإسعاف والكوارث بالكوادر ومتطلبات عمل الرقابة.
- تبني نهج ضمان الجودة والتدقيق بالمشاركة؛ بمعنى اتفاق المؤسسات على التدقيق المتبادل في ما بينها لغايات التعلم.
- مراجعة تسعيرة التعرفة بما يتناسب والوضع الاقتصادي ووضع المواطن وقدرته على الدفع، والالتزام بها من الأطراف كافة.
- العمل مع المؤسسات الصحية والحقوقية على شمول خدمات الإسعاف والطوارئ في التأمينات الوطنية والخاصة، ويمكن الاطلاع على نموذج الأردن الشامل لخدمات الإسعاف

تقييم واقع مركبات الإسعاف والطوارئ في الضفة الغربية وقطاع غزة

التي تقدّم مجانًا، أو النموذج المصري الذي يغطي الطوارئ والحالات المرضية الحرجة فيما يتحمل المرض كلفة النقل.

- إعادة الدور والاعتبار لجمعية الهلال الأحمر بزيادة كوادرها وتوسيع محطات عملها ومساعدتها في حل أزمتها المالية المتمثلة بانخفاض تمويلها من الجهات الرسمية.
- تعزيز الكوادر من حيث العدد والتأهيل والتدريب المستمر على المعلومات المستجدة في التطبيق المهني، وابتعاث كوادرات لدورات تعليمية، وتعزيزهم وتحفيزهم ودعمهم الوظيفي والمعنوي النفسي لما يواجهونه من صعوبات. وتشجيع الجامعات على تطوير برنامج جامعي (باراميدك) مستوى متقدم ثالث، بحيث تعمل على وضع برنامج التجسير من مستجيب أول وثانٍ إلى مستوى ثالث (باراميدك)، وتشجيع العاملين وابتعاثهم لهذا البرنامج.
- عقد أيام دراسية ومؤتمرات سنوية - بقيادة وزارة الصحة - للجهات ذات العلاقة ومقدمي الخدمات في مجال الإسعاف والطوارئ لنقاش مجالات التطوير.
- تشجيع البحث العلمي في مجال الإسعاف والطوارئ وتشجيع الأكاديميين والممارسين والمؤسسات لرفد واضعي السياسات باتخاذ إجراءات تصحيح أو تطوير مدروسة.
- تقييم آليات التعاون والتنسيق مع الجهات المختلفة والمقدمة للخدمات لاقتراح آليات منتظمة للتنسيق والاجتماعات الدورية والإشراك في الخطط والبروتوكولات والمواصفات ومشاريع القوانين كلما كان مناسبًا.
- دعوة المؤسسات الحقوقية والصحية الوطنية والدولية لتشكيل كتلة يعمل على رصد وفضح انتهاكات آلة الحرب الإسرائيلية للقطاع الصحي بما فيها خدمات الإسعاف والطوارئ، وإعداد التقارير والشهادات المشفوعة بالقسم، والضغط على الحكومات لإدانة هذه الجرائم والمحاسبة عليها.

10. قائمة التحقق لمركبات الاسعاف

1. محتوى سيارة الاسعاف العادي

ماذا يجب أن يتوفر في سيارة الاسعاف العادية (ضع اشارة √ اذا كان متوفر وشارة x اذا مان غير متوفر)

الرقم	الاداة/ الجهاز	متوفر	غير متوفر
1	مقصورة خاصة للمريض، وقادرة على استيعاب 2 مسعفين، ومريض على حمالة.		
2	حمالة ثابتة بعجلات.		
3	حمالة قابلة للطّي تُمكن المسعفين من حمل المريض على الدرج		
4	خزانة مثبتة بالسيارة لتخزين جميع الادوات بها.		
5	علب كفوف يدين نظيف احجام مختلفة عدد 3 وعلبة كفوف يدين معقمة احجام مختلفة عدد 3		
6	مجاري هواء بلعومية للبالغين والأطفال، متوفرة بجميع الأحجام.		
7	أدوات تنفس صناعي (أمبوباغ حجم كبير وصغير).		
8	أدوات استنشاق الاوكسجين (اوكسجين كانيولا، قناع اوكسجين أحجام مختلفة).		
9	تجهيزات شفط متنقلة وثابتة.		
10	جهاز الصدمات الكهربائي الاوتوماتيكي (AED).		
11	أدوات لتثبيت الكسور(جباير بلاستيكية، خشبية، هوائية وفراغية وتوابعها، ضمادات مطاطية بأحجام مختلفة).		
12	ضمادات الجروح (شاش معقم، قطن، بلاستر ورقي وقماشى باحجام مختلفة).		
13	أدوات جراحية صغيرة (مقص طبي عدد 2، ملاقط عدد 3 بأحجام واشكال مختلفة ومعقمة)		
14	برابيج قسطرة معقمة بأحجام مختلفة عدد 5 مع توابعها مثل جل معقم ووصح كلوي معقم.		

تقييم واقع مركبات الإسعاف والطوارئ في الضفة الغربية وقطاع غزة

الرقم	الاداة/ الجهاز	متوفر	غير متوفر
15	علب سيرينجات وابر للحقن معقمة بأحجام مختلفة عدد 3 من السيرنجات والابر		
16	مخدة تثبيت الرأس والرقبة وأربطة بأشكال واطوال مختلفة.		
17	جهاز تبخير تنفسي مع ملحقاته (ماسكات وبراييج توصيل وادوية للتنفس) Electrical Nebulizer		
18	أسطوانة اوكسجين عدد 2 مع وصلاتها		
19	لوح خاص لعمل الانعاش القلبي-الرئوي CPR Board		
20	شنطة تحوي ادوات للانعاش القلبي-الرئوي للكبار والاولاد والاطفال Manual Resuscitation Bag/infant, pediatric and adult		
21	أجهزة قياس العلامات الحيوية ونسبة الاوكسجين والسكر		
22	عدة معقمة للمساعدة على الولادة Obstetrical Kit		

2. محتوى سيارة الاسعاف المكثف (ICU)

الرقم	الاداة/ الجهاز	متوفر	غير متوفر
1	مقصورة خاصة للمريض، وقادرة على استيعاب 2 مسعفين، ومريض على حمالة.		
2	حمالة ثابتة بعجلات.		
3	حمالة قابلة للطي مُمكن المسعفين من حمل المريض على الدرج		
4	علب كفوف يدين نظيف احجام مختلفة عدد 3 وعلبة كفوف يدين معقمة احجام مختلفة عدد 3		
5	خزانة مثبتة بالسيارة لتخزين جميع الادوات بها.		
6	مجاري هواء بلعومية للبالغين والأطفال، متوفرة بجميع الأحجام.		
7	أدوات تنفس صناعي (أمبوباغ حجم كبير وصغير).		
8	أدوات استنشاق الاوكسجين (اوكسجين كانيولا، قناع اوكسجين أحجام مختلفة).		
9	جهاز شفط متنقل وثابت.		
10	جهاز الصدمات الكهربائي الاوتوماتيكي (AED).		
11	أدوات لتثبيت الكسور(جباثر بلاستيكية، خشبية، هوائية وفراغية وتوابعها، ضمادات مطاطية بأحجام مختلفة).		
12	ضمادات الجروح (شاش معقم بكيئات أحجام مختلفة عدد 6، قطن، بلاستورقي وقماشي باحجام مختلفة عدد 5).		

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المطالم» | سلسلة تقارير خاصة رقم (129)

الرقم	الاداة/ الجهاز	متوفر	غير متوفر
13	أدوات جراحية صغيرة معقمة (مقص طبي عدد 2، ملاقط عدد 3 بأحجام وأشكال مختلفة)		
14	برابيج قسطرة بولية معقمة بأحجام مختلفة عدد 5 مع توابعها مثل جل معقم وصحن كلوي معقم.		
15	عدة نظيفة تحوي اداة واحدة مستقيمة واخرى مقوسة لإدخال أنبوب بلعومي معقم بأحجام مختلفة للكبار والاولاد والاطفال عدد 10.		
16	عدة معقمة لتنفيس الضغط الغشائي القلبي والرئوي (Cardiac Tamponade & Sucking Chest Wound).		
17	علب سيرينجات وابر للحقن معقمة بأحجام مختلفة عدد 3 من السيرنجات والابر.		
18	أدوية مختلفة للانعاش القلبي الرئوي.		
19	محاليل وريدية بأنواع وأحجام مختلفة وتوابعها		
20	عدة معقمة لفتح القصبات الهوائية (Tracheostomy set).		
21	مخدة تثبيت الرأس وقبة لتثبيت الرقبة وأربطة بأشكال واطوال مختلفة.		
22	أداة معقمة وتوابعها لثقب العظم لاعطاء سوائل وريدية في حال تعذر ادخال كانيولا وريدية.		
23	جهاز مراقبة القلب Cardiac Monitor		
24	جهاز التنفس الاصطناعي Transportable ventilator		
25	أنابيب تنفسية مختلفة Nasal tubes, Oropharyngeal tubes		
26	جهاز تبخير تنفسي مع ملحقاته (ماسكات وبرابيج توصيل وادوية للتنفس) Electrical Nebulizer		
27	أسطوانة اوكسجين عدد 2 مع وصلاتها		
28	لوح خاص لعمل الانعاش القلبي-الرئوي CPR Board		
29	شنته تحوي ادوات للانعاش القلبي-الرئوي للكبار والاولاد والاطفال Manual Resuscitation Bag/infant, pediatric and adult		
30	أجهزة قياس العلامات الحيوية ونسبة الاوكسجين والسكر		
31	عدة معقمة للمساعدة على الولادة Obstetrical Kit		
32	ملاقط لتوجيه انابيب التنفس الفموي او الانفي للكبار والصغار Magill forceps adult and pediatric		

11. قائمة المراجع

المراجع باللغة الإنكليزية

- Ambulance Med (2024). Classifications based on ambulance types. Retrieved from: <https://ambulancemed.com> > classifications-based-on-am...
- Bhattarai ,H .K ,Bhusal ,S ,Barone-Adesi ,F ,Hubloue ,I .(2023) Prehospital emergency care in low and middle-income countries :A systematic review. *Prehospital and Disaster Medicine*512–512.495–495 ,4 ,38 ,.
- Kınık ,K ,Çalışkan, C, Koçak, H &, Zaqout, M (2024). Are Standard Surge Capacity Guidelines Feasible for all contexts? The Case of the Gaza Health System Struggling to Survive in Conditions of Siege and Armed Conflict. *Iran Red Crescent Medical Journal*, 10, 1-14. <http://iremj.com>
- Medical Aid for Palestinians .(2017) Sometimes patients die :Barriers facing Palestinian ambulances entering East Jerusalem .Retrieved from :<https://www.map.org.uk> < news < archive < post...-757 <
- Moresky ,R .T ,Razzak ,J ,Reynolds ,T ,Reynolds,T ,Wallis,L .A., Wachira,B .W ,et al .(2019) Advancing research on emergency care systems in low-income and middle-income countries :Ensuring high-quality care delivery systems .*BMJ Glob Health*1265 ,4 ,. doi:10.1136/bmjgh-2018-001265
- Palestine Children’s Relief Fund .(2024) What do health services look like in Palestine ?Retrieved from: <https://www.pcrf.net> > information-you-should-know
- Rosenbloom ,R & .Leff ,R .(2022) Emergency care in the Occupied Palestinian Territory :A scoping review .*Health and Human Rights Journal*.255-263 ,2 ,24 ,

Salameh ,D ,.Abu Shu'aib ,R ,.Barqawi ,A ,.Sayeh ,W & ,.Alkaiyat ,A (2020) Pre-hospital trauma care and hospital length of stay among

- road traffic accidents patients :a retrospective cohort study in Nablus /Palestine. *Palestinian Medical and Pharmaceutical Journal*6,1 ,. Retrieved from: <https://doi.org/10.59049/2790-0231.1051>
- Eric Revue .2016.Models of Emergency Medicine in the world
- The Faculty of Intensive Care Medicine <https://www.ficm.ac.uk> < prehospital-emergency-medicine
- Abuzayda,fares& etal .2022.Comparison of Three Emergency Medical Services Organizations in the Gulf Council Cooperation Countries
- Rathor ,N .2022 ·Sustainable model for EMS in developing countries .<https://www.dovepress.com> < a-sustainable-model-for-e...

المراجع باللغة العربية

- أسامة طنوس.2024. الاعتداءات الإسرائيلية على القطاع الصحي: المعيار الجديد أيضًا في الضفة الغربية. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. فلسطين-رام الله.
- عبد العزيز الصالحي .2021. صافرات التحصيل: ورقة بحثية حول واقع خدمة مركبات الإسعاف في الضفة الغربية وقطاع غزة. مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية. فلسطين-رام الله.
- وزارة الصحة ومنظمة الصحة العالمية، جمعية الهلال الأحمر، المشافي الخاصة والأهلية ومكتب المساعدات الإنسانية. 2024. تقرير سنوي عن اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي خلال عام 2023. فلسطين-وزارة الصحة.
- جمعية الهلال الأحمر.2025. خطة الطوارئ الرئيسية 2025-2027.فلسطين
- وزارة الصحة الفلسطينية.2024. خطة الاستجابة للطوارئ في حال الحرب في المحافظات الشمالية. فلسطين-وزارة الصحة/رام الله.
- مواصفة فلسطينية. طبعة أولى. مركبات الإسعاف ونقل المرضى .م ف 2040-2021.
- وزارة النقل والمواصلات الفلسطينية .2014. دليل إجراءات العمل لترخيص السائقين فلسطين/ رام الله.
- وزارة النقل والمواصلات.2014. دليل إجراءات العمل لترخيص المركبات فلسطين/ رام الله.

الصفحات الالكترونية

- بالغراف (2024). إسعاف فادي: بين الدعاية والظاهرة. أُخذ من: www.palgraph.ps
- خطة الطوارئ الرئيسية www.palestinercs.org تم الوصول إليها بتاريخ 2025/2/10.
- جهاز الإسعاف والطوارئ www.palestinercs.org تم الوصول إليها بتاريخ 2025/1/5.
- الصفحة الرئيسية للإغاثة الطبية الفلسطينية www.pmps.ps تم الوصول إليها بتاريخ 2025/1/10.
- خدمة سيارات إسعاف مديريات الدفاع المدني ستبقى مجانية الأردن
- <https://www.gerasanews.com/print/%2>
- استخرج بتاريخ 2025/1/4، الأردن.

القوانين

- تعليمات رقم (1) لسنة 2015م بشأن ترخيص مراكز الإسعاف وسيارات الإسعاف ونقل المرضى والموتى من قبل وزارة الصحة الفلسطينية.
- قرار بقانون رقم (15) لعام 2015 بشأن استعمال وحماية شارات الهلال الأحمر والصليب الأحمر والبلورة الحمراء.
- قانون المرور رقم (5) لعام 2000 وتم التعديل عليه، قرار بقانون رقم (3) لسنة 2020م.

ملحق المقابلات

1. المقابلات المعمّقة

- مقابلة د. رافت أبو ناموس/ نائب رئيس الخدمات الطبية العسكرية بتاريخ 2025 /2/7.
- مقابلة أحمد جبريل، مدير دائرة الإسعاف والطوارئ في جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني بتاريخ 2025/2/20.
- مقابلة عمر حسين، مدير دائرة الإسعاف والكوارث في وزارة الصحة بتاريخ 2025/3/5.
- مقابلة علاء قاضي، إسعاف فلسطين/ خاص، بتاريخ 2025/2/23.
- مقابلة سعيد بشر. نقابة فني الإسعاف والباراميدك بتاريخ 2025/2/5.
- مقابلة عضو مجلس إدارة إبراهيم سهيل من نقابة مراكز الإسعاف الخاصة بتاريخ 2025/2/10.

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» | سلسلة تقارير خاصة رقم (129)

- مقابلة د محمد إسكافي مسؤول الإسعاف والطوارئ في جمعية الإغاثة الطبية بتاريخ 2025/3/12.
- مقابلة م. ياسر عودة، مسؤول ترخيص المركبات في وزارة النقل والمواصلات بتاريخ 2025/3/11.

2. مجموعات النقاش البؤرية

- ضباط الإسعاف في جمعية الهلال الأحمر فرع الخليل عدد (5) عقدت بتاريخ 2025/2/26.
- ضباط الإسعاف في جمعية الهلال الأحمر فرع مركز البيرة عدد (3) عقدت بتاريخ 2025/2/22.

